السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

الفصل الأول

المقدمة :

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الاجراءات الادارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة ، وتسهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية ، هذه الأهداف غالباً ما ترمي الى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي ، وبذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وانتاجه وكذلك حماية البيئة الطبيعية من الرعي الجائر ومكافحة التصحر أو إقامة محميات رعوية والحفاظ على التنوع البيئي الحيوي وتأمين مستلزمات العمل الزراعي من تمويل ودعم زراعي وانتاج وتسويق وتخزين ومصادر الري وطرق الري وغير ذلك ، وهذه الأهداف تتطلب من الدولة مساعدة المزارعين للتغلب على جملة من المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضاً الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة .

وترتبط السياسات الزراعية بشكل عضوي بالسياسات الاقتصادية للدولة (Economic Policy) وتتمثل في استراتيجية الدولة الاقتصادية للوصول الى الاهداف التنموية المتوخاة خلال مدة زمنية معينة ، وتقوم على تحديد الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة ، وتحديد الوسائل اللازمة لكي يتم تحويلها الى وسائل اجرائية تطبيقية بواسطة برامج تنفيذية معينة ، غير ان السياسات الاقتصادية بدورها هي الاخرى تظهر في تجليات السياسة العامة للدولة التي ترسم بالاستناد الى مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي والتي تقع في حدود الاستراتيجية العامة للدولة لمدة زمنية مستقبلية محدودة في مجالات الانتاج والاستثمار وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وتعد السياسات الزراعية من اهم الادوات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه انشطتها الاقتصادية والاجتماعية كما تعد الحلقة ألاهم التي تربط بين استراتيجيات وخطط التنمية اللازمة لتحقيق الاهداف التنموية ، وذلك بتصدر موضوع تنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية والعمل العربي المشترك ، إذ يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية العربية المستدامة ، وتعد مشكلة الامن الغذائي اهم المشكلات و أخطرها التي تواجه الاقطار العربية دون استثناء وخاصة فيما يخص محاصيل الحبوب والتي يعد القمح من أهمها ومن ثم فأن

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

السياسات الزراعية تعطي أولوية في خططها على صعيد الأمن الغذائي لهذا المحصول ويعقبها المحاصيل الأخرى .

السياسات الزراعية

لكي نتعرف على مفهوم السياسة الزراعية يجب أن نتعرف أولاً على مفهوم السياسة الاقتصادية ECONOMIC POLICY مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ اهداف محددة ، اذ انها تعمل على احداث تغيرات نوعية في القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي والبنية الحيازية المزروعة . وتعرف ايضاً على انها مجموعة الاجراءات والوسائل المتخذة بهدف احداث تحولات معينة تحقق الرفاهية الاقتصادية لفئات المجتمع على وفق محتوى السياسة ومنظور القائمين عليها، مما سبق يتبين أن مهمة السياسة الاقتصادية هو اختيار الوسائل الكفيلة بتحقيق غايات عامة عن طريق النشاط الاقتصادي العام، وهذا يعني أن هناك غايات لابد أن يكون لها وسائل وتتأثر مثلها بالتفاعلات الداخلية والخارجية الحاصلة في حقل الاقتصاد وفي غيرها من مجالات الحياة العامة ، أي ان مهمة السياسة الاقتصادية تكمن في تلبية الحاجات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للمجتمع.

ان السياسة الاقتصادية ترتبط بالسياسة العامة للدولة وهذه السياسة هي التي ترسم بالاستناد إلى مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لمدة زمنية مستقبلية محدودة في مجالات الانتاج والاستثمار وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وان هذه السياسة تتميز بعدة ميزات منها.

١- التنوع والشمول لحاجات المجتمع حيث تشمل عمل نشاطات عديدة في مجال النشاط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي .

٢- تتجلى هذه السياسة كاستجابة حكومية لمطالب عامة على شكل مجموعة خطط وبرامج تهدف إلى تأمين حاجات المجتمع أو إنجاز تنمية عامة أو وضع حلول لمشكلات عديدة.

٣- أنها ذات طبيعة تبادلية تتشابك بها حاجات عديدة للمواطنين ، ثم تتحول بفعل التراكم والتوسع إلى مشكلة عامة تستوجب الحل من قبل مجموعة من الخبراء والمختصين الفنيين والإداريين والقانونيين والماليين ثم يعاد إلى ادخالها في خطط السياسة العامة للدولة ضمن

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

مدة زمنية محددة وبالرغم من ترابط الأهداف إلا أنها لا يمكن أن تسير في اتجاه واحد بل لابد أن تتعارض ، ولكنها تبقى متلازمة مع بعضها البعض كأجزاء لهدف واحد وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية في الريف ، وهنا يتطلب استيعاب مفاهيم التنمية الزراعية وأهدافها ، إذ أن الأهداف الاقتصادية تلقى قبولها عندما تحدث اسهامات اجتماعية تتمثل بالرفاهية الاقتصادية ، كما أنه لابد أن يوجد ترابط بين الوسائل والأهداف للوصول إلى النتائج المرجوة للسياسة الزراعية .

وبعد تعريف السياسات الاقتصادية لابد من تعريف السياسة الزراعية حيث انها مجموعة من القواعد والأساليب والاجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة ، إذ تعمل على احداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي في ضوء التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي والبنية الحيازية المزرعية (الفني والانتاجي وهيكل الصادرات الزراعية) ومن جهة أخرى تمثل السياسات الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة وفي حالة الاسواق المشوهة ففي الحالة الأولى تتدخل بعدم الرضى عن حصيلة أداء السوق اقتصادياً واجتماعياً أما في الحالة الثانية فتتدخل الدولة لتصحيح انحراف السوق عن مزاياها واعادتها للاقتراب من ظروف المنافسة التامة ، وهذا التدخل يجب أن يكون بطريقة تحقق الأهداف المرجوة وإلا فتفشل هذه السياسات في تحقيق تلك الأهداف ، وتتجسد السياسة الزراعية في مجموعة متكاملة من الاجراءات الادارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتسهم بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها خطط التنمية الزراعية ، هذه الأهداف غالباً ما ترمي إلى تشجيع الزيادة في الانتاج لتحقيق الأمن الغذائي ، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود وتضييق الفجوة بين الطلب على الغذاء وانتاجه وكذلك حماية البيئة الطبيعية من الرعي الجائر ومكافحة التصحر أو اقامة محميات رعوية والحفاظ على التنوع البيئي الحيوي، وهذه الأهداف تتطلب من الدولة مساعدة المزارعين للتغلب على جملة من المعوقات ، كما تتطلب من الدولة ايضاً الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة .

أهمية السياسات الزراعية :

١- تحقيق الكفاءة الانتاجية في اطار الموارد المستخدمة وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد وتقليل الفاقد الاقتصادي في استخدامها وبمعنى اخر اعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد.

٢- تحقيق أنسب توزيع ممكن للدخل والثروة بقدر من العدالة داخل القطاع الزراعي من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى .

٣- استغلال الموارد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها أي أنه يؤخذ في الحسبان مسألة البيئة واستدامتها وبالرغم من ترابط الأهداف إلا أنها لا يمكن أن تشير في اتجاه واحد بل لابد أن تتعارض ، ولكنها تبقى متلازمة مع بعضها البعض كأجزاء لهدف واحد وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية في الريف ، وهنا يتطلب استيعاب مفاهيم التنمية الزراعية وأهدافها ، إذ أن الأهداف الاقتصادية تلقى قبولها عندما تحدث اسهامات اجتماعية تتمثل بالرفاهية الاقتصادية ، كما انه لابد من وجود ترابط بين الوسائل والأهداف للوصول إلى النتائج المرجوة للسياسات الزراعية

الأهداف الاستراتيجية للسياسة الزراعية

تسعى توليفة السياسات الزراعية الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية الآتية:

١- توجيه أداء النظام الزراعي ليتماشى مع الأهداف الوطنية العامة في تحسين معدلات النمو ، ورفع مستويات الدخول ، وزيادة القدرة على التصدير ، وخلق المزيد من فرص العمل للحد من البطالة.

٢- تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية دون التضحية بمبدأ كفاءة استخدام الموارد الزراعية ولاسيما موردي الأرض والمياه.

٣- الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية الزراعية وزيادة تلك الموارد سواء من خلال استصلاح الأراضي أو التكثيف الزراعي ورفع انتاجية العمل الزراعي والتوسع في تدريب العمالة ومكننة العمليات الزراعية ، وزيادة كفاءة استخدام الرقعة الزراعية والمياه والتوسع في مجالات الأبحاث ألتي تؤدي إلى تطور العمليات الزراعية .

٤- الاهتمام المتزايد بالعلاقات الانتاجية بحيث يمكن لقوى الانتاج تحقيق أكبر عائد اقتصادي ممكن وإتاحة الفرصة لنموها ، ويتطلب ذلك القضاء على الاختلالات الهيكلية أو السعرية في القطاع الزراعي وإعادة تركيب المنوال الحيازي وبصورة تتلاءم مع متطلبات الزراعة الحديثة وذلك بالانتقال إلى الانتاج الكبير سواءً من خلال التعاونيات الزراعية أو المزارع الجماعية أو أي أنماط زراعية أخرى يمكن من خلالها زيادة الانتاج الزراعي .

٥- تحقيق العدالة في توزيع الدخل داخل القطاع الزراعي (فيما بينه وبين القطاعات الأخرى) وذلك وفقاً لما يقرره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة .

وهذه الأهداف تعبر عن هدف السياسة الزراعية في المشاركة القصوى لقطاع الزراعة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من ترابط هذه الأهداف ، الا انها لا تسير في اتجاه واحد وينظر إلى صلاحية هذه الأهداف من عدمها من خلال الآتي :

أ- اتفاق الهدف مع نوعية الانتاج ونمطه ، التوزيع وعدالته الذي يؤدي إلى الوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية .

ب- عدم تعارض الأهداف مع الفلسفة الاقتصادية للدولة .

ففي العقود الأخيرة كان هناك اهتماماً واسعاً في زيادة الانتاج الزراعي كهدف أساسي في السياسة الزراعية ، واتخذ انتاج الحبوب موقع الصدارة ضمن هذا الاطار ، ولكن تبين أن زيادة الانتاج لا تتوافق مع زيادة الرفاهية الاقتصادية في الريف ، وهذا يتطلب استيعاب مفاهيم التنمية الزراعية وأهدافها ، إذ أن الاهداف الاقتصادية تلاقي قبولاً عندما تحدث اسهامات اجتماعية متمثلة بالرفاهية الاقتصادية ، ان تحقيق الأهداف يتطلب مجموعة من الوسائل والاجراءات التي تتوقف على نجاح أو فشل الخطة الاقتصادية ولكي تحقق السياسات الزراعية أهدافها هناك مجموعة من المتطلبات يجب توفرها منه:

١- ان يكون تشريع السياسات الزراعية ، صادراً من منظمة حكومية أو شبه حكومية تتميز بطابع وطني هدفها المصلحة العامة .

٢- أن تكون السياسات الزراعية المرسومة تنسجم مع السياسات الأخرى للبلد .

٣- أن يكون تنفيذها وتطبيقها من ضمن الامكانات والوسائل المتاحة للبلد .

٤- أن تكون مرسومة بشكل يساعد بتحقيق المنافع الاقتصادية فيما يخص المنتج الزراعي والمستهلك للبلد ككل وبشكل يكون عادل وليس لأجزاء منه .

٥- أن تأخذ في الحسبان عند رسمها كافة التغيرات (الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التقنية و السياسة) للبلد والبلدان ذات الصلة من أجل أن تمكن هذه السياسة من منافسة البلد زراعياً مع البلدان الأخرى .

٦- أن يكون متابعة تطبيق السياسات الزراعية من مسؤولية الجهات العليا في الدولة وليس مقصوراً فقط على وزارة الزراعة .

السياسات الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة :

أ- السياسات الزراعية في الاقتصادات ذات التخطيط المركزي:

تتولى الحكومة المتمثلة بالقطاع العام ، توفير الأموال اللازمة للقروض الزراعية وفق الخطة الزراعية المقرة من أجهزة التخطيط المركزي والتي تتحدد من خلالها كمية الأموال اللازمة للزراعة والمستلزمات الزراعية اللازمة للأسعار ، وأسعار الفائدة كما تتولى الشركات والمؤسسات العامة مهمة الاستيراد والتوزيع ، وقد تحدد هذه الأجهزة كمية الصادرات والموارد اللازمة لتلبية الطلب على العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية ، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل ، وتقليل التباين بين الريف والمدينة وان هذا النوع من السياسات في هذا النظام يغلب عليه الجانب الايديولوجي على حساب الضروريات الاقتصادية ، أن يترتب عليه أن النتائج الاقتصادية التي تحققت في البلدان ذات الأسواق التنافسية ، وحتى دون ما تحقق في بعض البلدان النامية ،

ب- السياسات الزراعية في الاقتصادات ذات الاقتصاد الحر

تشمل الدولة التي تطبق برامج الاصلاح الاقتصادي والتي يتم بها التمويل والاقراض عن طريق المؤسسات المالية الخاصة ، وقد أعطيت الصلاحيات الكاملة في مزاولة هذا النشاط وفق معايير السوق ، وكانت نتيجة هذه السياسات هو تحسن فعالية استغلال الأراضي ، وزيادة انتاجية العمل ، وارتفاع الفائض الاقتصادي في الزراعة ، وانعكاس ذلك على القطاعات الأخرى ، فأرتفع معدل النمو الاقتصادي ، عن طريق تحويل أرباح تحسين الانتاج الزراعي إلى الاقتصاد ككل ، وان الأقطار العربية التي اتبعت هذا النهج (مصر ، المغرب ، تونس ،

موريتانيا ، ودول الخليج العربي) فالقطاع الخاص هو الذي يسيطر على الاقراض والائتمان في هذه الدول ، أما القطاع العام يقوم بتوفير مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج .

ج- السياسات الزراعية في الاقتصادات الليبرالية المختلطة

لقد جمعت السياسات الزراعية في الاقتصادات الليبرالية بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتخطيط المركزي (الموجه) حيث أن الليبرالية الجديدة اتجاه فكري ونظري جاء استجابة لتطورات الوضع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أعقاب التحول التاريخي في السياسات الاقتصادية التي طبقت في الدول الاقتصادية المتقدمة خلال فترة ما بين الحربين وتبينت حكومات الدول الصناعية النزعة الفكرية الجديدة وأصبحت منهجاً لعملها ومساعيها للتخفيف من الأزمة وتبعاتها، وفي هذا الاطار مثلت مفاهيم التحرير Liberalition والحرية Freedom والخصخصة Privatization المفاهيم الاستراتيجية في السياسات الاقتصادية والأوربية والأمريكية لتصبح الليبرالية الأيدولوجية تعهد الدول بفرضها في عالم أخذ يتجه نحو المزيد من العمليات التكاملية والاندماجية وحولت الليبرالية الجديدة إلى منطق لعصر الاقتصاد المعولم اتساماً مع المنطق الاقتصادي الجديد أما بالنسبة للدول الزراعية فأن المؤسسات الانتاجية الزراعية في ظل النظام الليبرالي تعمل في ظروف المنافسة وآلية السوق إلى حد بعيد ، مما يجعل للأسعار دوراً أساسياً في توجيه الموارد وتوزيع عوائدها ، إلا أن الدول الرأسمالية أدركت أنه لا يمكن ترك تحديد الأسعار لآلية السوق وقوى العرض والطلب، كذلك أخذت تتدخل في تنظيم الأسعار وتحديدها بالنسبة للعديد من السلع والخدمات.

السياسات الاقتصادية (السعرية)

المقدمة :

تعد الأسعار والسياسة السعرية من اكثر الموضوعات الاقتصادية أهمية كونها أداة أساسية في تحريك وتحفيز النشاط الاقتصادي لآي بلد عن طريق تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والدخول لكل من المنتجين والمستهلكين . والذي يؤدي الى تزايد الاهتمام في موضوع الأسعار والسياسة السعرية تزايد الوعي لدور الأسعار الأساسي في نمط واتجاهات التجارة الدولية والتأثير في معدلات النمو

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

الاقتصادي ، ان السياسة السعرية يمكن ان تؤدي دورا مهما في تحقيق نمو كبير في الزراعة والإنتاج الغذائي اذا جرى رسمها وتنفيذها بصورة سليمة و كفؤه ، كما ان السياسة السعرية الزراعية يمكن عدها أحد السياسات الاقتصادية المهمة إذ تبرز أهميتها في توجيه الإنتاج الزراعي الوجهة المرغوبة اقتصاديا واجتماعيا ، وفي توجيه الاستهلاك وتوزيع الدخول بين أفراد وفئات المجتمع . لذلك فان الإستراتيجية الخاصة بالسياسة السعرية الزراعية الهادفة الى زيادة الإنتاج الزراعي والمساهمة في تحقيق الآمن الغذائي ، لابد من ان تحدد أسعاراً تشجيعية مرتفعة نسبياً لتحفيز المنتج الزراعي لتحسين الإنتاج كما ونوعاً ، ويكتنف تحقيق اهداف السياسة السعرية الزراعية جملة من التناقضات وهي بين الرغبة في تحقيق سعر (مرتفع) مجزٍ للمنتج وسعر آخر (منخفض) مشجع للمستهلك ، وبين الرغبة في زيادة الصادرات وعدم المقدرة على تحفيز المنتج وبين الرغبات المتباينة لفئات المجتمع لذلك لابد من دراسة الإجراءات السعرية وما تحدثه من آثار مباشرة وغير مباشرة وتحليلها قبل ان تتقرر بصورتها النهائية .

وقد كان لسياسة الأسعار التشجيعية اكبر الأثر في استجابة المنتجين لها ، ومما لا شك فيه ان الاستجابة ستزداد بدرجة اكبر فيما لو تم تنفيذ عدد من السياسات الاخرى المكملة للسياسة السعرية والمتعلقة بتوفير الائتمان والقروض الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية والتسويق وتوفير مستلزمات الإنتاج وتحسين العلاقات الزراعية وغيرها .

مفهوم القيمة ، السعر ، السياسة السعرية :

مفهوم القيمة :

لقد تشعبت آراء الاقتصاديين في تفسير مفهوم القيمة بوصفها مضمون السعر وسوف نستعرض فيما يأتي بعضاً من هذه الآراء . فقد أشار **ابن خلدون** في كتابه (مقدمة

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

ابن خلدون) الى أن العمل الإنساني مصدر القيمة الوحيد وربط بين قيمة السلعة وكمية العمل المبذول في صنعها ، وعدّ **آدم سميث** العمل مقياساً للقيمة التبادلية للسلعة وان قيمة أي سلعة للشخص الذي يملكها تساوي مقدار العمل الذي مكنه من الحصول عليها . كما **تحدث ريكاردو** عن القيمة النسبية للسلع معتبرا القيمة النسبية المطلوب من العمل إنتاجها ، وفوائد راس المال المستعمل هما السبب في خلق هذه القيمة ومن ثم تحديد السعر ، و أكد ماركس ان العمل وحده ، مصدر القيمة وخالقها، أما **المدرسة الحدية** فقد استندت الى نظرية المنفعة الحدية للسلع لتحديد القيمة وعلى أساس الإشباع والندرة الا ان إسهامات مارشال كانت في إضافته لتكلفة عوامل الإنتاج اذ فسر القيمة على أساس التوفيق بين العوامل الذاتية والموضوعية (المنفعة والتكلفة) وإدخال عامل الوقت لتحديد أيهما اكثر أثرا في القيمة .

مفهوم السعر :

وقد درس الاقتصاديون المحدثون عدة تعاريف للسعر تتفق في اتجاهها العام وان اختلفت في بعض التفاصيل فقد عرّف (**هاربر**) السعر على انه كمية النقود التي يدفعها المشتري للبائع وبذلك يتضمن هذا التعريف طلباً فعليا على السلعة اذ يتحدد السعر بالطلب الفعلي أي الطلب المدعوم بالقوة الشرائية والعرض .

ويشير (**ويكستيد Wicksteed**) ان للسعر معنيين معنى ضيق وآخر واسع **فالسعر معناه الأول هو النقود** التي يمكن بواسطتها الحصول على شيء مادي ، خدمة او امتياز وهو حالة خاصة من السعر بمعناه الواسع أي الشروط التي تعرض بها البدائل السلعية . ويعرف (**لستر Lester**) السعر بأنه كمية النقود المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من سلعة او خدمة . اما **الجهاز المركزي للأسعار** فقد تبنى التعريف الآتي: السعر هو التعبير النقدي لقيمة السلعة او الخدمة والمتجسدة فيها نفقة العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاجها او انه يشير الى التعبير النقدي لنسب تبادل السلع والخدمات .

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

مفهوم السياسة السعرية : وبذات الوقت ينصرف **مفهوم السياسة السعرية** الى تحديد الأسعار والعلاقات السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة ارتباطاً بالاعتبارات الموضوعية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك . كما تعد السياسة السعرية قطاعية اذ لكل قطاع اقتصادي معاييره الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف عن القطاع الآخر وعلى السياسة السعرية الأخذ بخصوصية كل قطاع والتمييز بين مراحل الإنتاج والمجاميع السلعية داخل القطاع الاقتصادي المعني مع مراعاة علاقات التبادل بين القطاعات . وان السياسة الاقتصادية العامة لكل دولة تختلف من حيث التنفيذ تبعاً للأهداف التي ترمي لتحقيقها وطبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي إلا أنها تشترك جميعاً في تحقيق **جملة من الأهداف** تأتي في مقدمتها :

١- الاستغلال الأمثل للموارد

٢- النهوض بالتنمية الاقتصادية.

٣- إعادة توزيع الدخل والثروة.

٤- رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية .

وتسهم السياسة السعرية بوصفها جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة في تحقيق هذه الأهداف .

وظائف الأسعار والسياسة السعريه :

يمكن تلمس أهمية السعر والسياسة السعرية من الوظائف التي تؤديها والتي تنعكس آثارها على النشاط الاقتصادي في هذا البلد او ذاك بالاشتراك مع بقية السياسات الاقتصادية ، وان للأسعار مهاماً تشترك فيها النظم الاقتصادية . واهم الوظائف التي تؤديها هذه الأسعار هي ما يأتي :

١- توزيع الموارد الاقتصادية :

تعمل السياسة السعرية على توزيع الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يعكس أولويات الخطة الإنتاجية ، ويتضمن توزيع الموارد الاقتصادية ما يأتي :

أ - توزيع الدخل بين التراكم والاستهلاك .

ب- المفاضلة في توجيه الموارد بين القطاعات سواء كانت إنتاجية أم غير إنتاجية .

ج - تحديد مبالغ الاستثمارات التي تتجه الى القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وبذلك يتم تحديد أسعار المنتج بالمستوى الذي يساعد على تنفيذ المشاريع وفق الخطة .

٢- ترشيد الاستهلاك :

وهي عملية توجيه الاستهلاك (الطلب على السلع والخدمات) بالتأثير في الإنفاق بما يخدم دور السياسة السعرية في ترشيد الاستهلاك والتأثير في الإنفاق يتم عن طريق الضرائب على السلع او دعمها والتأثير في أسعارها بما يخدم الاتجاه المخطط له. ويهدف ترشيد الاستهلاك الى تحقيق الموازنة بين العرض والطلب وبين الأسعار والأجور ويؤثر غيابها في الدخل الحقيقي للمستهلكين .اذ تقوم الدولة بدعم أسعار السلع الأساسية التي تخدم أفراد المجتمع وبيعها بأسعار مخفضة ويستفيد منها بالدرجة الأساس ذوي الدخل المحدود ، بينما تقوم برفع أسعار بعض السلع التي ترغب الدولة التقليل من استهلاكها وزيادة التراكم المالي .

٣- التحفيز الاقتصادي :

يعد استعمال الأسعار أداة فعالة للتعبير عن المصالح المادية للوحدات الإنتاجية في اعتماد نظام الحوافز والمكافئات او استعمال البدائل المتاحة لعناصر الإنتاج والضغط على التكاليف وزيادة الإنتاجية .

وان تطوير أساليب الإنتاج واحلال التقنيات الحديثة في الإنتاج سوف يسهم في زيادة الإنتاجية وخفض كلفة الوحدة من المنتج ، ويمكن ان تساهم الأسعار في تحقيق ذلك . اذ ان تطوير أساليب الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة هي ضمان استمراريتها وتعمل على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة أرباح الوحدات الإنتاجية .

٤- تحقيق التوازن بين العرض والطلب :

يمكن للسياسة السعريه ان تؤثر على قوى السوق مما يؤدي الى تقليل الاختلال بين المعروض والمطلوب من السلع ويكون ذلك بوساطة السعر لاعادة التوازن والاستقرار في السوق ، تلجأ الدولة إلى خفض سعر السلعة لتحفيز الطلب عليها من اجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أو فرض ضرائب على بعض السلع التي يتوقع زيادة الطلب عليها في حين قد تدخل الدولة مباشرة للسوق كبائع او مشتري لنوع من السلع لتشجيع المنتجين على الاستمرار في إنتاجهم .

٥- ترشيد الاستيراد وتشجيع الصادرات :

ان الموازنة بين الإنتاج المحلي والاستيراد لا بد ان تكون عن طريق اتباع سياسة سعرية تجعل عملية الاستيراد جزءاً مكملاً للإنتاج المحلي وان تكون اسعار السلع المستوردة أعلى من أسعار السلع المحلية المماثلة ، ويمكن للدولة اعتماد الإجراءات والأدوات الاقتصادية في تحقيق ذلك ومنها :

أ- فرض رسوم كمركية وتحديد حصص الاستيراد .

ب- اتباع سياسة نقدية تؤثر في عرض العملات الأجنبية للتداول داخل البلد ، واتباع سياسة تمايزيه تسهم في تقليص حجم الاستيراد وتعويض النقص بالمنتجات المحلية مع مراعاة طبيعة السلعة وأهميتها سواء أكانت إنتاجية ام استهلاكية .

اما في جانب التصدير فنجد ان السياسة السعرية تؤدي دوراً مهماً في مجال تشجيع التصدير عن طريق اتخاذ الإجراءات السعرية الملائمة للمنتجين المحليين وحماية إنتاجهم من السلع المستوردة ، ومن هذه الإجراءات :

أ- تخفيض أسعار مستلزمات إنتاج السلع المصدرة .

ب- إنشاء صندوق دعم التصدير لدعم أسعار السلع المصدرة .

جـ- توفير الخدمات التكميلية بأسعار مناسبة.

٦- الوظيفة التطويرية :

وتعني استعمال الأسعار في تطوير القطاعات الاقتصادية فمثلاً تطوير القطاع الزراعي يحتم بيع مستلزمات الإنتاج بأسعار مخفضة مما يسهم في خفض الكلف ورفع الإنتاجية لغرض تطوير هذا القطاع .

٧- الوظيفة التخطيطية :

أن عملية تخطيط الاقتصاد الوطني لأي بلد تمثل وحدة غير قابلة للتجزئه وتكون الأسعار كحلقة وصل بين الجانب المالي والمادي للعملية التخطيطية اذ تقوم الأسعار بعملية تقويم أهداف الخطة وبدائلها في مجال تصميم وتنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات وتحديد المعايير القومية المتعلقة بتوزيع تلك الاستثمارات على فروع الاقتصاد وهي وظيفة مهمة وخاصة في الاقتصادات المخططة .

٨- الوظيفة التنبؤية :

استعمال الأسعار في اقتصاد السوق بالتنبؤ باتخاذ القرارات في المستقبل عن طريق تقديرات العرض والطلب على السلع وإيجاد حالة التوازن بينهما ووضع سعر ملائم لكل من المنتجين والمستهلكين بقصد استمرار حالة التوازن في السوق ، ألا انه ما يؤخذ على الوظيفة التنبؤية أن آلية الأسعار فشلت فيها،لان هيكل الأسعار لا يمثل إلا حالة قائمة اذ تحدد ظروف البلد السياسية والاقتصادية الأسعار في المستقبل

٩- إعادة توزيع الدخل :

تسهم السياسة السعرية في تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع اذ ان خفض أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تعود بالزيادة في الدخول الحقيقية للفئات ذات الدخل المحدود بينما رفع أسعار السلع الاستهلاكية الكمالية يقتطع جزءاً من مدخلات الفئات ذات الدخول العالية مما يقلل الفارق بين الدخول لدى الفئتين اذ تنفق الفئات ذات الدخول العالية جزءاً من مدخلاتها على شراء السلع الكمالية الترفيهية بينما لا يسمح الدخل المنخفض بشراء السلع الكمالية بل ينصرف الى سد الحاجات من السلع الأساسية ، كما تسهم الضرائب المباشرة وغير المباشرة في امتصاص جزء من الفوائض النقدية وتقليل الفوارق بين الدخول في المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .

١٠ـ تنفيذ أهداف خطط التنمية :

ان السياسة السعرية هي إحدى الأدوات الاقتصادية المهمة التي تعمل على دفع النشاط الاقتصادي ومعالجة مشكلاته ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المرغوبة عن طريق توزيع الموارد الاقتصادية وتغيير حجم الإنتاج وهياكله وتحقيق التوازن بين العرض والطلب فضلاً عن دورها في التأثير في دخول المنتجين والمستهلكين ومن ثم على مستوى المعيشة ودرجة الرفاهية في البلد . وبهذا تقوم السياسة السعرية بدورها في تنفيذ أهداف خطة التنمية القومية .

أهداف السياسة السعرية الزراعية ومشكلاتها :

تعد السياسة السعرية الزراعية إحدى الأدوات الاقتصادية التي ينبغي استعمالها الى جانب الإجراءات والسياسات الاقتصادية الأخرى في معالجة مشاكل القطاع الزراعي للنهوض به الى مستوى الطموح .

ولابد من الإشارة الى أهم أسس وقواعد السياسة السعرية الزراعية وكما يأتي :

١ـ تثبيت أسعار السلع الأساسية والتي تمس حياة معظم أفراد المجتمع .

٢- العمل على تحقيق التوازن بين الدخول والأسعار قدر الإمكان مع الآخذ بنظر الاعتبار أوضاع السوق المحلية والعالمية .

٣- الإعلان المسبق عن أسعار شراء المنتجات الزراعية الأساسية على وجه الخصوص قبل بدء الموسم الزراعي لها .

٤- الربط ما بين سياسة أسعار الشراء والدخول ، والمتأتية منها بالتطور الكمي والنوعي للعملية الإنتاجية، ويكون ذلك عن طريق ضمان أسعار الشراء لمستوى معتدل من الدخل للفلاح ويكون مشجعاً له لتحقيق مزيد من الإنتاج .

٥- التنسيق بين سياسة أسعار المنتجين الزراعيين والسياسات والإجراءات الأخرى داخل إطار خطة تنمية القطاع الزراعي وخطة التنمية القومية عموماً . كسياسة الاستثمار والقروض وتوفير مستلزمات الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية واقامة نظام تسويقي كفوء لتحقيق التغيرات البنيوية المستهدفة في الريف ضمن إطار الموازنة الاقتصادية أجمالاً .

٦- تحقيق التنسيق بين سياسة أسعار شراء المنتجات الزراعية و سياسة أسعار مستلزمات الإنتاج بحيث يكون لسياسة أسعار مستلزمات الإنتاج دورٌ فعال لتحقيق الزيادة في الإنتاجية وخلق تراكم في الأمد البعيد . أما في الأمد القصير فيجب تحقيق الموائمة ما بين أسعار مستلزمات الإنتاج المدعومة وسياسة أسعار الشراء باتجاه رفعها مثلاً لتكون تلك الموائمة القاعدة المعول عليها في خلق الانسجام والتفاعل ما بين هاتين السياستين وأثرهما وبشكل خاص على مستويات الغلة والتراكم .

٧- تنسيق السياسة السعرية للمنتجين مع سياسات الإقراض والضرائب وتأمين المنتجات النباتية والحيوانية ضد الأخطار ، اذ تساعد القروض والسلف على تقوية موقف المساومة للفلاحين وتشجيعهم على تسويق منتجاتهم وتخفف من آثار تذبذب الأسعار خلال الموسم الزراعي .

٨- تصنيف المحاصيل الزراعية حسب قابليتها للتلف وموسمية انتاجها وتصنيف المنتجات الغذائية الأساسية وفقاً لخواصها الغذائية خاصة التي تحوي على مواد بروتينية منها .

٩- تشجيع المنتجين على تحسين نوعية إنتاجهم ومراعاة النوعية واعتماد مبدأ التدريج عند تحديد السعر . الا ان واقع الحال لا يشير الى اعتماد التسعير وفقاً للتدريج بالنسبة للفواكه .

١٠-متابعة التغيرات في الأسعار العالمية بغية تفادي خلق فجوات مابين الأسعار العالمية والمحلية عند البت بأسعار المنتجين المحليين .

وفي ضوء ما تقدم فأن إبراز فاعلية السياسة السعرية يستلزم إضافة مؤشرات أخرى توضح الأسس والقواعد الخاصة بأسعار المنتجين الزراعيين :

١- ملاحظة حجم إنتاج المحصول ومساحته وموقعه الجغرافي ومدى علاقته بحجم وسعة شرائح المجتمع الفلاحي المنتج له مع ملاحظة توقعات الظروف البيئية المعاكسة .

٢- ملاحظة اهمية المادة المُنتجة للاستهلاك الداخلي او للتصدير وحجم العمل المبذول ومستلزمات الإنتاج .

٣- ملاحظة العرض وموسمية الطلب واتجاهاته .

٤- العلاقات النسبية داخل المجاميع السلعية المختلفة خاصة السلع القابلة للاستبدال فيما بينها .

٥- الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي يراد من سعر الشراء الإسهام في تحقيقها .

أما فيما يتعلق بأسعار المستهلكين فهي بدورها تستند الى أسس وقواعد معينة اهمها:

١- التمييز بين سلع الاستهلاك المباشر وتلك الموجهة للإنتاج الصناعي كمواد أولية او وسيطة .

٢- تصنيف المنتجات الحيوانية والنباتية الى مواد اكثر ضرورة وهي التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها كالسلع التي تتطلب ضرورات بيولوجية والسلع الضرورية التي تتميز بضعف العلاقة الاستبدالية والمكملة مع المجموعة الأولى ، كما ان مرونتها الدخلية والسعرية تكون أعلى نسبياً من مرونة مجموعة المواد الأساسية الأكثر ضرورة أي ان هذا التصنيف يجب ان يتماشى مع ما تستهدفه الدولة في توجيه الاستهلاك الخاص وتأمين المستوى الأفضل للضروريات الغذائية .

٣- تصنيف مجموعتي المنتجات الحيوانية المخصصة للاستهلاك البشري حسب العلاقات الاستبدالية لكل مجموعة فرعية داخل المجموعتين الرئيسيتين .

٤- تصنيف المنتجات الزراعية بحسب تعرضها للتلف لعلاقتها بتحديد هامش الربح التجاري . وعند اجراء التصانيف ينبغي مراعاة ما يأتي :

- ❖ تنظيم أسعار السلع الضرورية بالاستناد الى التكلفة مع مراعات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية .
- ❖ الأخذ في الحسبان ظروف العرض والطلب .
- ❖ اعتماد طريقة المقارنات في حالة نزول سلع الى الاسواق مماثلة او بديلة .

٥- يجب ان يغطي الهامش التجاري النفقات الآتية :

- ❖ ربح معقول يعمل على إدامة النشاط وتطوير انسيابية السلع للمستهلكين .
- ❖ نفقات الخزن والنقل والتوزيع .
- ❖ نفقات الإدارة .
- ❖ نسبة التلف .

وبناء على ما تقدم يمكن تحديد الأهداف التي تسعى السياسة السعرية الزراعية الى تحقيقها وكما يأتي :

أولاً : أهداف السياسة السعرية :

١- تحقيق استقرار أسعار المنتجين الزراعيين عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وامكانية التغلب على بعض المؤثرات البيئية لمعالجة تذبذب حجم الإنتاج الزراعي . اذ ان تحقيق الاستقرار في الإنتاج الزراعي وتطويره يستلزم إقرار أسعار الشراء كحد أدنى وإعلانها قبل بدء الموسم الزراعي لتكون ذات تأثير في قرار المنتج في زراعة تلك المحاصيل وعدم النزول عن السعر المعلن في حالة زيادة الإنتاج لخلق ثقة بين المزارع والدولة.

٢- تنظيم العلاقة السعرية بين الحبوب من جهة والمحاصيل الصناعية والأعلاف من جهة أخرى وتنظيم العلاقة السعرية بين أصناف الحبوب باتجاه تأثير في الحصص النسبية لإنتاج كل محصول .

٣- استعمال الأسعار بهدف الموازنة بين الدعم الذي توجهه الدولة لاسعار السلع الاساسية وبين هامش الربح على السلع الكمالية التي تصنع والتي تستورد للفئات ذات الدخول العالية .

٤- تطوير الجهاز التسويقي على مستوى الخزن والنقل . اذ يعاني هذا الجانب من العمل الزراعي في العراق قصوراً ، كما تعد الاختناقات التسويقية احدى اهم المشاكل التي تواجه المنتج مع انخفاض في كفاءة اداء الاجهزة التسويقية ، لذا يجب الاستفادة من دروس الحرب في خزن الحبوب والمواد الغذائية في اماكن تحميها من التدمير المعادي .

٥- زياة رقعة الاراضي الزراعية وزيادة انتاجية الدونم الواحد بأدخال اساليب انتاجية متطورة ، بقصد تحقيق زيادة إنتاج مختلف انواع المحاصيل الزراعية وخاصة الستراتيجية منها التي تمثل مجموعة الحبوب .

٦- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة لتوفير قوت الشعب وتقوية الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلد لتفويت الفرصة على الدول الأجنبية لاستعمال إحدى أهم وسائل الضغط الحديثة ومنعها من تحقيق غاياتها العدوانية

. كما ان الارتقاء بدرجة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الستراتيجية يعني الحصول على فائض للتصدير بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عوائد لتصدير السلع الزراعية المصدرة بقيمة أعلى او مساوية لاعتمادات الاستيراد الزراعي .

٧- تحقيق الترابط بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى لتلبية الكثير من احتياجاتها عن طريق الزراعة .

يتضح مما تقدم ان هدف السياسة السعرية هو العمل على ضمان فاعلية الأسعار المخططة وتطوير النظام السعري بصيغ وإجراءات تجعل إمكانية تنفيذ الخطط الموضوعة ممكنة التطبيق مع الحفاظ على مصالح المستهلكين والمنتجين .

اذ تتحقق مصلحة المستهلك عن طريق شراء المنتجات الزراعية بأسعار مخفضة نسبياً وتتحقق مصلحة المنتج الزراعي عندما يحصل على دخل مجزي نتيجة لبيعه الحاصل بما يضمن له الحفاظ على مستوى معاشي يتناسب مع جهده المبذول في العمل المزرعي ويضمن استمراره في الإنتاج وتحسين نوعيته .

المشاكل التي تواجه السياسة السعرية :

تعاني السياسة السعرية في العراق من عدة مشاكل تواجهها أثناء تطبيقها ، ومن أهمها :

١- تعدد جهات التسعير في القطاعات الاشتراكي و التعاوني والمختلط والخاص، إذ ان لكل قطاع سياسة سعرية خاصة به لذا يجب حصر التسعيرة عند جهة واحدة لرسم وتحديد السياسة السعرية .

٢- تعدد مصادر الاستيراد العراقية من الخارج وهذا يعني تعدد الأسعار لنفس السلعة بسبب اختلاف مناشئها وكونها إحدى القنوات لنقل التضخم المستورد الى داخل البلد وكذلك التذبذب في الأسعار .

٣- ان سياسة دعم الأسعار رغم المنافع الكبيرة التي تقدمها في خدمة شرائح المجتمع من حيث توفير السلع وخلق حالة الاستقرار ، الا ان سوء استعمال هذه السياسة السعرية تركت آثاراً سلبية على القطاع الزراعي مما أدى الى تخلفه وعدول الفلاح عن زراعة المحاصيل الستراتيجية .

٤- ارتفاع الهوامش التجارية بسبب تعدد الوسطاء لتصل السلعة الى المستهلك النهائي محملة بأكثر من قيمة السلعة في بعض الأحيان .

٥- أسعار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المستوردة تقع خارج مجال عمل وتأثير السياسة السعرية ، وبما أنها في ارتفاع متواصل فأنها تكون إحدى قنوات نقل التضخم والتأثير في الدخل الحقيقي للمستهلك .

المصادر المعتمدة :

سالم توفيق النجفي . عبدالرزاق عبدالحميد شريف ،السياسة الاقتصادية الزراعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جمهورية العراق،١٩٩٠- دار الكتب للطباعة والنشر – شارع ابن الاثير – الموصل.

السماك، زهراء معتز محمد صديق(٢٠٢١) أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الفجوة الغذائية لمحصولي القمح والرز في العراق ودول عربية مختارة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٨)

الواسطي، رجاء طعمه، (٢٠٠٣)، " تقويم السياسات السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب الأساسية في العراق للمدة (٢٠٠٠-١٩٧٠) ".

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

السياسات الاقتصادية (الائتمانية)

اهمية الائتمان الزراعي: لاشك ان استخدام السلف بطريقة مقبولة سوف يؤدي إلى رفع مستوى الانتاج وتحسينه مما ينعكس على تحسين الدخل الا ان سوء استخدام السلفة أو القرض الزراعي قد تترتب عليه مشاكل كثيرة وذلك عندما يتوسع المزارع في عقد السلف لتمويل مشاريعه المختلفة وخاصة السلف طويلة الاجل وعنما يكون معدل الفائدة مرتفعاً ويحدث ذلك عادة في اوقات الرواج الاقتصادي فعند هبوط الاسعار الزراعية فان قيمة انتاج هذه المشاريع لا تفي بتسديد القروض مما يدفع المدين إلى الوقوع في ازمات مالية قد تؤدي إلى ضياع مشاريعه وارضه. **ان الائتمان الزراعي:** يعتبر اداة وليس هدف بحد ذاته فهو اداة فعالة لا غنى عنها للتوسع الزراعي، فاذا استخدمت هذه الاداة بشكل صحيح وفي المجال المخصص لها في العمليات الزراعية فانها تعمل على حل مشاكل المزارعين المستلفين عن طريق زيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي تنمية دخولهم الزراعية اما إذا استخدمت لاغراض غير زراعية بعدية عن العملية الانتاجية فانها تؤدي إلى خلق مشاكل اضافية للمزارعين المستفلين بدلاً من حلم مشاكلهم، ان سوء استغلال القروض الزراعية سيؤدي إلى مخاطرة كبيرة ويترك اثاراً ضارة على المزارع والمزرعة تتمثل في انخفاض قيمة الموجودات المزرعية وبيع جزء منها لغرض تسدي تلك

القروض. ولهذا فانه من المفضل اعطاء السلف الزراعية إلى الفلاحين تحت اشراف مؤسسات الارشاد الزراعي لتوجيه وتعلين الفلاحين كيفية استخدام السلفة من خلال توظيفها في العمليات الزراعية المختلفة للمشاريع الزراعية بهدف زيادة الانتاج وتحسينه.الائتمان من شأنه ان يسهل استخدام رؤوس الاموال بصورة تكون اكثر انتاجية واريحية إذ انه بنقلها من اشخاص لا يستطيعون استثمارها إلى اخرين يمكنهم ان ينفقوها في اوجه استثمارية مختلفة في الزراعة بل هم بامس الحاجة لها في العملية الانتاجية فالمزارع يستطيع توسيع اعماله والاستقادة من الاموال التي يدخرها الاخرون فعملية التسليف مهمة خاصة بالنسبة لصغار المزارعين الذين ينقصهم رأس المال اللازم في العملية الانتاجية.

وبصورة عامة على المستلف ملاحظة النقاط التالية قبل اقدامه على السلفة .

١. معرفة ما إذا كان مبلغ السلفة الذي ينوب طلبه يعطى ايراداً يزيد على تكاليف السفلة.

٢. معرفة امكانية تسديد مبلغ السفلة عند استحقاقه.

٣. قابلية المستلف على تحمل المخاطر التي قد تحدث بعد استلام السلفة كانخفاض اسعار المنتجات الزراعية على سبيل المثال. **وتتوقف قابلية المستلف على تحمل المخاطر على ما يلي:**

أ. امكانية الحصول على المال أو القرض في أي وقت يشاء.

ب. استقرار دخله.

ج. امكانية تقليل النفقات المزرعية والعائلية في اوقات الازمات.

د. امكانيته على تكوين رأس المال احيتاطي لسد النفقات غير الاعتيادية أو عند انخفاض الدخل، لقد نما الائتمان في مجتمعنا المعاصر وتعددت واصبحت له مؤسسات متخصصة تتولى تنظيمه وهي التي يتكون من مجموعها النظام المصرفي تلك المؤسسات هي المصارف التي شاعفت فعلاً من اهميته ونظراً لهذه الاهمية فقد قامت الحكومات بتشريع القوانين التي تمكن الفرد من المحافظة على امواله والانتفاع بها دون الخوف من ضياعها وخصوصاً بعد ان كثر استثمار رؤوس الاموال في مختلف النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر، وعلى العموم فان الادخار هو من اهم

مصادر التمويل الزراعي الاخرى ولكن في الدول النامية التي تتسم بضعف الدخل المزرعي الفردي فيها الامر الذي يؤدي إلى قلة أو انعدام الادخار لذا فان التسيف وخاصة في مراحل التنمية الاولى بعد اهم مصدار عملية التمويل الزراعي وعليه لابد من البحث عن المصادر التي يمكن ان تحصل منها على السلف أو رأس المال المزرعي.

مصادر الائتمان الزراعي: توجد مصادر عديدة للائتمان الزراعي يلخصها بعض الاقتصاديين إلى ثلاثة مصادر رئيسية وكما يلي:

١. المصادر الخاصة أو الاهلية.

٢. المصادر العامة أو الحكومية.

٣. الجمعيات التعاونية.

أولاً المصادر الخاصة: تلعب المصادر الخاصة للتسليف الزراعي دوراً هاماً في الانتاج الزراعي لما لها من قدرات مادية واسعة تلبي طلبات الفلاحين المحتاجين إلى رأس المال في الوقت المناسب وتتميز باجراءاتها الادارية غير المعقدة الا ان هذه المصادر عموماً هدفها الاساسي هو الربح فاذا شعرت ان امكانية تحقيق الارباح ضئيلة أو غير مؤكدة فلا تقدم على اعطاء السلف إلى الفلاحين وتوجه رأس المال إلى نشاطات اخرى يمكن ان تحقق لها الارباح فهي تعمل باستمرار على رفع اسعار الفائدة كلما سنحت الفرصة بذلك وتحصل على اوثق الضمانات لقروضها وغالباً ما تكون القروض التي تقدمها قصيرة الاجل.وتتضمن المصادر الخاصة الافراد الاعتيادين والتجار والسماسرة والباعة والمصارف الخاصة على اختلاف انواعها، زراعية، تجارية، صناعية والشركات الاهلية فيما يلي موجزاً لهذه المصادر:

أ. **الافراد الاعتياديون:** وهو ان يقوم الافراد بتقديم سلف ذات الاجل القصير بناء على طلب المزارعين الذين هم بحاجة إلى رأس المال ان مصدر التسليف هذا يتكون عادة من الاقارب والاصدقاء والمعارف ويكون غالباً في المجتمعات المغلقة كان يقرض الاب ابنه أو الصديق صديقه ويعد من الطرق المباشرة في التسليف الزراعي، ان كثيراً من هذه الحالات تتم بطرق في غاية البساطة فهي مرتكزة على الثقة المتبادلة بين الطرفين وعلى كلمة الشرف التي تعد اجل اعتبار واقوى ضمانه لمصدر الاقتراض وان هذه القروض تكون في الغالب خالية من

الفوائد الا ان حجم القروض من هذا المصدر يكون صغيراً وخاصة في المجتمعات النامية وذلك بسبب ضعف الميل الحدي للادخار عند الغالبية العظمى من الفلاحين في هذه الدول.

ب. **السماسرة والباعة والوسطاء:** يقوم هؤلاء بتقديم السلف الزراعية ذات الاجل القصير أيضاً إلى المزارعين بناء على طلبهم والذين هم بحاجة إلى رأس المال لغرض استثماره في المشاريع الزراعية ويلجئ الفلاح للاستلاف من هؤلاء السماسرة بسبب تعقد الاجراءات المتبعة من قبل مصادر التسليف الحكومية ان وجدت أو عدم وجود مثل تلك المصارف من جهة وعدم توفر الضمانات التي تطلبها المصادر الحكومية كالعقارات وغيرها من جهة اخرى. وعادة تكون المبالغ المستلفة من هذا المصدر صغير الحجم وان سعر الفائدة يكون مرتفعاً نسبياً ذلك لان السمسار هو الذي يتحكم في تحديد سعر الفائدة دون رقابة احد ان هؤلاء السماسرة يقدمون السلف إلى الفلاحين بضمانة شخص اخر يثقون به اضافة إلى المستندات الخاصة التي تثبت ديونهم تجاه الفلاحين كل ذلك يجعل موقف الدائن أي السمسار أو غيره قوي تجاه المدين (الفلاح) وامكانية استرداد مبلغ القرض عن طريق الاجراءات القانونية أو المحاكم بسهولة في حالة تأخر المدين عن الدفع في الوقت المحدد ويحاول السماسرة أو الباعة في كثير من الاحيان استقطاع مبلغ الفائدة على القرض من مبلغ القرض نفسه وبذلك فان الفلاح يفقد جزءاً من القرض الذي يفترض انه حدد وفقاً للحاجة الحقيقية له، أي ان إذا كان الفلاح بحاجة إلى ٥٠٠ دينار وفقاً لخطته الزراعية وحاول الحصول على هذا المبلغ من السماسرة بفائدة ٢٠% مثلاً فانه في الواقع سوف يستلم فقط ٤٠٠ دينار لا غيرها بسبب استقطاع مقدار الفائدة مقدماً وعلى هذا فان الفلاح لم يحصل على جميع المبلغ المطلوب والمثبت في خطته"، هذا ويحاول بعض الباعة مشاركة الفلاح المقترض بنسبة معينة من الحاصل عوضاً عن مبلغ الفائدة على القروض وبطبيعة الحال فان المنتجات لذلك الفلاح سوق تسوق عن طريق علوة ذلك البياع في سوق الجملة الامر الذي يترتب عليه ايراداً لذلك البياع (السمسار أو الوسيط) بالاضافة إلى الفائدة. ويحاول بعض الوسطاء شراء المنتجات الزراعية من الفلاح مباشرة سواء عند باب المزرعة أو عند وصول المنتجات إلى الاسواق (العلاوي) وبعد ذلك يقوم الوسيط ببيع تلك المنتجات إلى تجار المفرد بالاسعار التي يراها مناسبة كل ذلك لقاء اعطاء هذا الفلاح أو ذاك قرضاً بمبلغ معين ويسمى مثل هؤلاء الوسطاء بالوسطاء التجار ومع كل ما تقدم فلا يزال هؤلاء

السماسرة والوسطاء المرابون في كثير من الاقطار النامية يمثلون اهم مصدر للاقراض بالنسبة لصغار المزارعين وذلك لأسباب التالية :

١. لا يوجد اقراض مصرفي كاف لتلبية الطلب على القروض الزراعية.

٢. يكون المزارعون مقيدون بالمرابين بسبب ديون سابقة.

٣. جهل الكثير من المزارعين بالاقراض المصرفي وخاصة الحكومي منه.

٤. بيروقراطية المصارف الحكومية احياناً وبطوءها وقيودها.

٥. لا تكون المصارف قد وسعت من شبكتها في كل جزء من البلاد.

ج. المصارف التجارية الخاصة:

ان السلف التي تعطيها هذه المصارف تختلف من مصر إلى آخر حسب الامكانيات لكل مصرف فمنها لا تتوسع في اعطاء السلف لذا تلجأ إلى تأمين نفسها عن طريق توفير مبالغ احتياطية اضافية لكي تكون مستعدة لتلبية طلبات الفلاحين التسليفية.

ان هذه المصارف لها فوائد تسليفية متعددة بالنسبة إلى الفلاحين يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. انها تقدم خدمات سريعة باقل روتين ممكن.

٢. تكون هذه المصارف قريبة من الفلاحين اي يمكن الوصول اليها من قبل الفلاحين بسهولة دونماً تعقيد.

٣. هي الوحيدة التي توفر رصيد حسابي مع الخدمات المصرفية الاخرى في المجتمعات المحلية، ان المصارف التجارية التي تمارس اعمال التسليف الزراعي غالباً ما تستحدث قسماً خاصاً للتسليف الزراعي مهمته اجراء عقد السلف مع الفلاحين وطلب الضمانات وغيرها من الاجراءات وتكون السلف التي تقدمها هذه المصارف مضمونة في الغالب بالمحاصيل الزراعية للمقترضين من الفلاحين الا ان هذه المصارف قليلة النشاط في الاقطار النامية وذلك لكثرة التكاليف التي تصرف على الاشراف على هذه السلف لان الغالبية العظمى من الفلاحين في هذه الاقطار هم اميون وان انتاجهم الزراعي يتعرض إلى مخاطر كثيرة ومن الاسباب التي تؤدي إلى تردد المصارف التجارية في تقديم السلف الزراعية هي:

١. موسمية الانتاج الزراعي.

٢. تعرض المنتجات الزراعية للتلف.

٣. صعوبة استرداد المبالغ المسلفة إلى الفلاحين في كثير من الاحيان بسبب طبيعة سكنهم وانتقالهم من مكان لاخر وتغيير عناوينهم.

٤. صعوبة تقديم الضمانات الكافية من قبل المستلفين.

د. **الشركات الاهلية:** ان بعض الشركات الاهلية والتي تعتمد في نشاطها على المنتجات الزراعية كمواد اولية تعطي سلفاً إلى بعض المزارعين وفق عقود خاصة وشروط معينة كان يسدد مبلغ القرض من المنتجات الزراعية المسوقة إلى هذه الشركات وباسعار يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض وقد يكون السعر احياناً منصفاً للطرفين باعتباره سعر السوق التوازني وغالباً ما يكون السعر لصالح الشركة وبفائدة معينة ان الشركة بهذا الاجراء تضمن انسياب المواد الاولية اليها وبشكل منتظم وفقاً للاتفاق من جهة، كما ان هذا الاجراء يشجع المزارعين على زيادة الانتاج الزراعي بسبب توفر عنصر رأس المال والاطمئنان إلى مستقبل اسعار منتجاتهم إذ انهم على الاقل ضمنوا جداً معيناً من الاسعار من جهة اخرى ان هذه الشركات قد تلجأ في بعض الحالات إلى مصارف التسليف للابقاء بالتزاماتها تجاه الاخرين.

ثانياً المصارف الحكومية أو الرسمية وشبه الرسمية:

يمكن ان تقوم الحكومة بدور مهم في تقديم السلف إلى المزارعين فالحكومة لديها من الامكانيات الواسعة التي تؤهلها للقيام بعملية التسليف الزراعي وتتبلور هذه الامكانيات في صورة مؤسسات ائتمانية متعددة أو محدودة وفقاً للقدرات التسليفية المتوفرة لهذه المؤسسات من جهة ولبيعة النظام الاقتصادي أو الفلسفة غالباً ما تدعم هذه المؤسسات برؤوس الاموال اللازمة لتلبية الطلبات الاقراضية الزراعية المختلفة من حيث احجامها وآجالها باعتبار هذه المؤسسات ادوات مهمة للتنمية الاقتصادية الزراعية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

ثالثاً الجمعيات التعاونية:

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

ان الجمعيات التعاونية الزراعية يمكن ان تمد الاعضاء برأس المال اللازم للقيام بالفعاليات الاقتصادية الزراعية المختلفة وخصوصاً تلك القروض التي يطلق عليها قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل.

عناصر الائتمان:

من اجل ان يتم الائتمان ينبغي ان تتوفر عناصر معينة بغض النظر عمن يقوم بهذه العناصر وايا كانت صورة ذلك الائتمان ويلخص المختصون هذه العناصر على النحو التالي[1]:

١. وجود وثائق تثبت عملية الاقتراض وهو من العناصر المهمة للائتمان بشكل عام والائتمان الزراعي بشكل خاص، فلابد من وجود وثائق تتضمن اسم المستلف وتوقيعه وتسلسله في دفتر المراجعة والتاريخ ومبلغ السلفة وعدد الدفعات نوع المشروع والطاقة التصميمية له ونوع الضمانة وغيرها من المعلومات المهمة بالنسبة لطرفي العلاقة وكل هذه الوثائق لابد ان تكون ضمن الحدود القانونية.

٢. وجود عنصر الزمن فهناك فارق زمني بين وقوع المديونية والتخلص منها لابد من وجود اجل معين لابد الائتمان بغيره.

٣. ان الائتمان يفترض علاقة مديونية أي يفترض وجود دائن ومدين اياً كان سبب هذه العلاقة أو مناسبتها.

٤. الائتمان هو عملية مخاطرة أي ان الشخص الذي يقوم باقراض كل أو جزء من امواله بالرغم من كل الضمانات يقوم بعملية مخاطرة فالخطر دائماً يتهد الدائن باحتمال هذه دفع الدين من قبل المدين.

٥. ان الزمن الذي اشرنا اليه له سعر والقيمة المعارة لها سعر هذا السعر يطلق عليه بمصطلح سعر الفائدة ويعبر عنه عادة بنسبة مئوية.

ادوات الائتمان: لكي يؤدي الائتمان وظائفه كما ينبغي لابد من ادوات لازمة لذلك هذه الادوات متعددة وتلخص فيما يلي[2]:

( ) د. عبد التواب اليماني، محاضرات في التمويل الزراعي، مصدر سابق، ص١.

( ) المصدر السابق، ص١-٣. [٢]

١. الاوراق التجارية كانكمبيالة والشيك وتعد هذه الاوراق من اهم ادوات الائتمان ذات الاجل القصير وتؤدي الكمبيالات دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية اليومية وكذلك الشيك كاداة للوفاء وترحيل الحسابات والشيك يوفر استعمال النقود ونقلها وما يترتب على ذلك من صعوبات ومخاطر.

٢. وتعتبر العملة الورقية احدى ادوات الائتمان حيث ان قبولها وتداولها يتوقف على الصفة القانونية لها واعطائها قوتها مقارنة بمثيلاتها من العملات الاجنبية الاخرى ولابد ان نشير بانه يجب ان لا يتوسع في منح الائتمان إلى درجة تظهر معه الازمات المصرفية.

٣. الاوراق المالية كالاسهم والسندات التي تعتبر الاداة الثالثة للائتمان وتقوم الشركات باصدار الاسهم لتكوين رأس المال لها كما ان الحكومات والشركات تقوم باصدار السندات لتتمكن من الحصول على المال اللازم لادارة اعمالها والسندات تعتبر جزء من قرض وقد تكسب بعض السندات الصبغة الدولية تبعاً لاهمية المؤسسة التي تصدرها.

وظائف الائتمان:

يقوم الائتمان بوظائف متعددة يمكن ان تشير إلى اهمها كما يلي:

١. يوفر اداة للتبادل وهو ان يتم تبادل سلعة مع سلعة اخرى والنقود سلعة معينة أو أي صورة من صور المقايضة في النشاط الاقتصادي.

٢. ان اهم ما يؤديه نظام الائتمان هو انه يساعدنا كثيراً على زيادة الانتاج فعندما تعاني المؤسسة أو الوحدة الزراعية من نقص في عنصر رأس المال تحاول توفيره بواسطة الائتمان، معنى ذلك ان المؤسسة حاولت جعل عناصر الانتاج متكافئة ضمن مزيج مثالي الامر الذي ينعكس على زيادة الانتاج بكميات اكبر مقارنة بحالة النقص في عنصر رأس المال.

٣. ونتيجة للعامل الثاني فان الائتمان يساعد على زيادة الاستهلاك وذلك عندما يزداد الانتاج فانه يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة من سلعة معينة الامر الذي يؤدي إلى خفض الاسعار لتلك السلعة، وان انخفاض السعر عامل مشجع للمستهلكين على زيادة مشترياتهم من تلك السلعة إلى حد ما وبتعبير اخر فان ذلك يعني زيادة الطلب الفعال وانعكاسه من خلال السوق على المنتجين الزراعيين لتشجيعهم على زيادة الانتاج وتحسين نوعه.

٤. يساعد على توزيع الموارد النقدية بين مختلف النشاطات الاقتصادية بما يخدم الاستخدام الكفوء لهذه الموارد ذلك لان نظام الائتمان يوفر رأس المال في المجالات التي يرى فيها امكانية تحقيق الارباح ان تحقيق الارباح يتطلب استثمار رأس المال بشكل كفوء مع بقية عناصر الانتاج الاخرى وعندها فان المورد المالي يتجه إلى الانشطة الاقتصادية التي هي بحاجة فعلية اليه وحتى ضمن النشاط الاقتصادي الواحد فانه يتجه إلى المشروع الذي يحقق فيه ربحاً كثيراً.

٥. كما ان الائتمان يتيح الفرصة للانتفاع من الموارد العاطلة مؤقتاً كالموارد الارضية والموارد البشرية هذه الموارد بحاجة إلى معدات رأسمالية لتشغيلها واستثمارها وجعلها ضمن الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية فالائتمان له دور مهم في الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية.

العوامل التي تؤدي إلى اتساع نطاق الائتمان:

نظراً للوظائف التي يؤديها الائتمان في النشاط الاقتصادي فقد اتسع نطاقه في الوقت الحاضر ويورد الباحثون بعض العوامل التي ادت إلى هذا الاتساع.

ومن بين هذه العوامل ما يلي:

١. استتباب الامن وانتشار التعليم بين مختلف الفئات الاجتماعية فقد كان لذلك فضل كبير على اقبال الافراد على الائتمان فتشجع الافراد المدخرين للاموال على عرض ما لديهم من رأس مال كما ان الافراد الذين بحاجة إلى رأس المال من اجل توسيع مشاريعهم المختلفة قد وجدوا الفرصة سانحة امامهم لغرض زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة دخولهم وارباحهم ثم ظهرت أو نشأت العلاقات بين الدائن والمدين والتي اساسها الثقة بين الطرفين وترتب على هذه العلاقة موضوع الفائدة على رأس المال وهكذا.

٢. قوة الدولة وثبات نظمها الاقتصادية والسياسية فان ذلك يشجع على اعمال الائتمان وتوسيع نطاقه حيث يطمئن رجال الاعمال على اموالهم عند تعاملهم مع الدولة وخاصة رجال الاعمال من خارج البلد فالبلد الذي يتعرض للهزات السياسية والاقتصادية بين فترة واخرى يكون فيه الائتمان محدوداً جداً الا فيما يتعلق بالائتمان الذي تخلقه الدولة عن طريق مؤسساتها الائتمانية.

٣. الوسائل والنظريات الاقتصادية الحديثة التي مكنت الممولين ورجال الاعمال من التنبؤ السليم بما سوف يحدث من تغيرات على الطلب لمختلف السلع والمنتجات وكذلك التنبؤات السعرية كل ذلك ادى إلى زيادة المشروعات التي تتطلب رؤوس الاموال الضخمة.

٤. كما ان تطور التشريع ومن القوانين التي تنظم الائتمان وتحديد وتنظيم العلاقة بين الدائن والمدين من العوامل التي شجعت على توسيع نطاق الائتمان وخاصة الزراعي منه.

المباديء اللازم مراعاتها في الائتمان الزراعي: ان المباديء التي يفترض ملاحظتها عند منح الائتمان الزراعي لتحقيق الاهداف المنشودة منه.

تصنيف السلف الزراعية (Classlfication of farm Credit)

ان السلف التي يحصل عليها الفلاحون لمجابهة حاجاتهم الاستهلاكية ولتمويل شراء سلع الانتاج التي تسمح بالتوسع في استخدام الموارد وبالتالي زيادة الانتاج والدخل الزراعي تكون متعددة ومتنوعة ويمكن تصنيفها حسب الغرض الذي تنعقد من اجله السلفة أو حسب اجالها أو نوع انتاجية القرض.

أولاً: انواع السلف تبعاً للغرض الذي تنعقد من اجله السلفة: (Purpose of Classlficatiom)

هذا النوع من السلف الزراعية يمكن تقسيمه إلى عدة انواع منها:

أ. **قروض الانتاج (Production loans)** وهي التي تستخدم في شراء البذور والاسمدة ومواد العلف والآلات وحيوانات المزرعة ان هذا النوع من السلف يمثل الجزء الاكب رمن قروض الاعمال المزرعية التي تتطلبها العملية الانتاجية للمزارعين سواء كانوا مالكين أو مستأجرين وتقدم هذه القروض عادة لآجال قصير أو متوسطة ان هذا النوع من القروض يمكن تقسيمه هو الاخر إلى قسمين هما:

١. **قروض التشغيل (Prodution)** وهي التي تطلب لغرض شراء مستلزمات الانتاج الزراعي كالاسمدة والبذور والعلف والوقود واجور العمال الجارية.

٢. **قروض الاستثمار (Investment)** وهي التي تطلب لغرض شراء المواشي والآلات الزراعية الضرورية للعملية الانتاجية وبعض المباني والحظائر.

ب. **القروض العقارية (Real estate lons)** وهي التي تستخدم في شراء المزرعة أو شراء الاراضي الاضافية للمزرعة وشراء المباني والانفاق على مشروعات الري والصرف واستصلاح الاراضي والانفاق على البستنة واية تحسينات اخرى تجرى في المزرعة وعادة تكون هذه القروض طويلة الاجل.

ج. **قروض التنظيمات التعاونية الزراعية (oans to farm Coperative: prganizations)** وهي التي تستخدم بمجابهة مصاريف التشغيل والانفاق على الجمعية وعلى المخزون السلعي وعلى الابنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

د. **القروض الاستهلاكية (Consumption credit)** وهي السلف التي تستعمل للحصول على السلع والخدمات التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالانتاج الزراعي وانما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر فالقروش الاستهلاكية لا تربو بالاستعمال ولكنها تنقص بالاستهلاك لذلك ينبغي الاحتراس من التمادي في منح مثل هذه القروض إلى الفلاحين لشراء السلع غير الضرورية كالاثاث وجهاز التلفزيون والراديو وغيرها والقروض في مثل هذه الحالة لا تساعد على حل مشاكل الفلاحين بل ربما تزيد منها كما ان القروض الاستهلاكية تصبح ضرورية للفلاحين بل ربما تزيد منها كما ان القروض الاستهلاكية تصبح ضرورية للفلاحين في حالة تعرضهم للافلاس لاسباب خارجة عن ارادتهم كالظروف المناخية السيئة والظروف السعرية غير المتوقعة ان مثل هذه القروض ضرورية لشراء الطعام والملبس للمزارع وافراد اسرته من اجل ان يستمروا في النشاط الانتاجي اما السلع غير الضرورية فيؤجل شراؤها إلى حين الحصول على الدخل المزرعي المناسب.

ثانياً: انواع السلف بالنسبة لآجالها (Time Classlflcation)

من الشائع ان تقسيم السلف الزراعية وفقاً لآجالها إلى ثلاثة اقسام قصيرة ومتوسطة وطويلة الا ان هذه التقسيمات ليست نهائية ولا توجد حدود فاصلة تماماً بين هذه الانواع الثلاثة.

فالسلف التي تطلب من اجل شراء المزرعة والعقارات واستصلاح الاراضي تكون في الغالب طويلة الاجل وتكون اجالها عادة اكثر من ست سنوات الا ان الباحث غالباً ما يواجه صعوبة في التمييز بين السلف قصيرة الاجل والمتوسطة الاجل فعلى سبيل المثال هل يمكن اعتبار السلف القصيرة الاجل والتي تدور من سنة إلى اخرى سلفاً متوسطة الاجل؟ أم تبقى من السلف القصيرة الاجل؟ فافتراض ان السلف قصيرة الاجل لا تزيد مدتها على سنة واحدة واذا

اعتبرت قصيرة الاجل وفقاً لهذه الغرض فاذا تعتبرها في حالة تدويرها لسنين متعددو؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة تبقى متباينة ما زالت اراه المختصين مختلطة على مدة كل نوع من تلك السلف ولهذا فان بعض المختصين يقسمون السلف الزراعية حسب اجالها إلى قسمين رئيسين فقط .

وعلى اية حال ما دام التقسيم الشائع بين اوساط المختصين في موضوع التسليف الزراعي هو ثلاثة اقسام، كما قلنا، وذلك حسب المدة المتفق عليها بين جهة الاقراض والجهة المفترضة فسنعتبرها ثلاثة اقسام نحاول استعراضها كما يلي:

١. **سلف قصيرة الاجل (Shrt-term credit)** وهي تلك السلف التي تكون مدتها بضعة شهور ولا تزيد على السنة الواحدة وهي تطلب لشراء اسمدة وبذور والمبيدات الحشرية والعلف الحيواني وادوات الحقل اليدوية لمكافحة الحشرات والحصاد وجني الحاصلات والاعمال الحقلية كالحراثة وكري الانهر وغيرها من انواع النفقات الجارية التي يجب ان تغطيها الايرادات المتحصل عليها من بيع المنتجات الزراعية في الموسم والسنة التي صرفت هذه السلف على العمليات الزراعية المتصلة بانتاجها فهي تستخدم لتوفير رأس المال الجاري في الانتاج الزراعي كما ان هذا النوع من السلف يطلب في بعض الحالات لمساعدة الفلاحين في الامور المعاشية عند تعرضهم للازمات الاقتصادية.

٢. **سلف متوسطة الاجل (Intermedlatr Credit)** وهي تلك السلف التي تكون مدتها لعدد من السنين لا تزيد على اية حال على الخمس سنوات وتستخدم للأغراض التالية :

١. شراء الدواجن والمواشي وحيوانات الحقل الاخرى كالاغنام والابقار والعجول ومناحل العسل ودود القز وغيرها وما يقتضي لها من مواد وعلاف ومكائن تفريخ الدجاج وصناعة الالبان والمكائن الخاصة بانماء الثروة الحيوانية وبناء احظائر وادامتها وصيانة المكائن.

٢. شراء المكائن الزراعية كالمضخات والساحبات والحاصدات والاتها وادواتها الاحتياطية ووسائط نقل الوقود والماء والمنتجات الزراعية.

٣. تمكين المغارسين والتعابة من شراء حصة الشريك من الارض والشجر.

٤. فك العقارات الزراعية من الرهن المثقلة به على ان لا تقل المدة عن سنة واحدة من تاريخ الرهن وان يكون الدين ناشئاً من قرض زراعي.

٥. نفقات تحضير الارض لاعمال البستنة كالحراثة وتطهير الانهر والسواقي وشراء الاسمدة.

٦. الصرف على اسواق وحوانيت التعاونيات الزراعية والمشاريع الصناعية الزراعية.

٧. قروض الجمعيات التعاونية الزراعية النقدية المعطاة لها لغرض تمكين اعضائها المنتمين اليها حديثاً من تسديد الديون الزراعية المترتبة عليهم.

٧. تمكين المزارع المستلف سلفاً قصيرة الاجل من تاجيل دفعها سنة أو الاكثر في حالة هبوط دخله وعدم قدرته على الدفع.

٣. **سلف طويلة الاجل (Long-term Credit)** وتتراوح مدتها من ٦ سنوات إلى ١٥ سنة أو إلى ٣٠ سنة كما جاء في بعض المصادر، ان هذا النوع من السلف يطلب للاغراض التالية:

١. شراء الاراضي الزراعية الجديدة أو شراء المزرعة أو الاراضي لغرض توسيع تلك المزرعة.

٢. اقامة المنشأة الثابتة كالابنية والمستودعات وغرض التبريد ومعامل تصليح المعدات الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية.

٣. استصلاح الاراضي وشق الجداول والمبازل وحفر الابار على اختلاف اعماقها.

٤. انشاء البساتين الجديدة وتوسيع القائم منها وخاصة باشجار النخيل وعلى اية حال فان هذا النوع من السلف يستعمل عادة لتمويل رأس المال الثابت في العمل المزرعي.

ثالثاً: انواع السلف حسب انتاجية القرض المتوقعة (Productlvity Classiflcation)

لابد ان تقرر بان هناك صعوبة في التنبؤ بانتاجية القروض الزراعية لمختلف الاغراض ومع ذلك فان البعض يقسم السلف الزراعية حسب مقدار الناتج المحتمل الحصول عليه من استعمال القروض وكما يلي:

١. **السلف الايجابية (Posltive Credit)** وهي تلك القروض التي تمكن المتقرض (المزارع) من الحصول دعلى فائض صافي أي ان المقترض يحصل على دخل يمكنه من ايفاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك ولابد ان يكون مصدر هذا الفائض هو زيادة الدخل الناشيء عن زيادة في الانتاجية الزراعية بسبب استخدام السلفة ذاتها وليس بسبب ارتفاع الاسعار للسلع التي استخدمت السلفة في انتاجها.

٢. **السلف المحايدة (Neutral Credlt)** وهذه تتضمن شكلين الاول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد التي لم تدفع أو تسدد كما خطط لها

ويترتب على استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد اصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق اي فائض ولهذا فانه يطلق عليها احياناً للسلف الحدية وتقدم هذه السلف عادة لتمكين المزراعين من مواجهة للظروف الطارئة

٣. **السلف السلبية (Negative Credit)** وهي تلك السلف التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي اذي يغطي اصل الدين والفائدة المترتبة عليه وذلك بسبب عدم خبرة المزارع وادراكه للعوامل التي تؤدي إلى كفاءة استخدام القروض في المجالات الانتاجية المختلفة ولذلك فانها تسمى بالسلف غير المنتجة أو تحت الحدية.

المصادر المعتمدة :

عبد الوهاب مطر الداهري ، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،العراق،١٩٨٦.

سالم توفيق النجفي . عبدالرزاق عبدالحميد شريف ،السياسة الاقتصادية الزراعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جمهورية العراق،١٩٩٠– دار الكتب للطباعة والنشر – شارع ابن الاثير – الموصل.

هاشم علوان ، التمويل والتسليف الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،العراق١٩٩٢.

السياسات الاقتصادية (الاستثمارية)

مفهوم الاستثمار الزراعي، محدداته، البيئة، أهميته.

المحور الأول: الاستثمار الزراعي مفهومه ومتطلباته

أولا: تعريف الاستثمار الزراعي

يعرف الاستثمار الزراعي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض، العمل، رأس المال)، وتشغيلها لأجل إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، حيث تختلف هذه النتائج بحسب نوع النظام السائد ففي النظام الرأسمالي فيجب أن يحقق أكبر عائد اقتصادي ممكن، أما النظام الاشتراكي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، والاستثمار الزراعي يحتاج إلى بيئة استثمارية متطورة ومتكاملة حتى تنخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار الزراعي مقارنة مع الاستثمار في قطاعات أخرى وهذا لضمان استمراريته ونموه.

وقد عرفه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية سنة ٢٠١٠ بأنه " أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب على ذلك من مخاطر، إلا أن الاستثمار في الزراعة أكثر حساسية من الاستثمار في مختلف القطاعات، وذلك بتأثره بالظروف والتغيرات المناخية"،

ثانيا: متطلبات الاستثمار الزراعي

ان تطور الاستثمار في القطاع الزراعي يتطلب توفر مجموعة من العوامل نلخصها فيما يلي:

١.الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة: إن وجود الأرض الصالحة للزراعة عاملا أساسيا للاستثمار في القطاع الزراعي، فهي التي تسمح بإنتاج مختلف المحاصيل وبتربية الحيوانات وهذا مع توفر المياه، كما يعتمد أيضا الاستثمار الزراعي على مدى توفر اليد العاملة الزراعية في المناطق الريفية مما يساعد على تقليل تكلفة عنصر العمل ويعتمد هذا على حسب طبيعة المشروع؛

٢.مصادر الثروة الحيوانية: يتطلب الاستثمار الزراعي توفر مصادر للثروة الحيوانية لأجل الاستثمار في المجال الزراعي إضافة إلى وجود مساحات للرعي والأعلاف؛

٣.اختيار موقع المشاريع الزراعية: ويكون بتوفر البنى التحتية اللازمة للاستثمار الزراعي حتى تكون هناك جاذبية أكثر للمستثمرين سواء محليين أو أجانب؛

٤.تحديد نوعية الإنتاج الزراعي: ويكون ذلك بحسب توجهات كل دولة، وحسب خططها التنموية التي تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج الزراعي باعتباره أساس تحقيق الأمن الغذائي كالحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والخضر والفواكه، وهي تحتاج إلى بيئات مناخية متنوعة مما يجعل تحديد نوعية الإنتاج مرتبطة بتحديد نوع المشروع الاستثماري الزراعي المناسب؛

٥.تحديد التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي: يعتبر استخدام التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي أمر ضروري للاستثمار الزراعي، وتكاليف متجددة عبر الزمن بحسب تغير المحيط الاقتصادي والاجتماعي وحتى المناخ، ولمواكبته التطور العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات العملية الإنتاجية من بذور ومخصبات للأراضي ومبيدات الحشرات والآلات والمعدات وتختلف هذه التقنية من بلد لآخر بحسب إمكانياتها وظروفها؛

٦.**التمويل الزراعي:** وهو أهم عنصر يعيق الاستثمار في المجال الزراعي خاصة بالنسبة لصغار المزارعين والجدد في المجال، حيث يوجد عدة عوامل تؤدي إلى عدم توفير التمويل اللازم في الوقت المناسب منها: المخاطرة في القطاع الزراعي مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة أنه يتأثر بالدرجة الأولى بالظروف المناخية، هذا ما يؤدي بالمؤسسات إلى إحجامها عن تمويل هذا القطاع حفاظا على مركزها المالي، تحتاج مؤسسات التمويل إلى ضمانات عينية حتى توفر التمويل اللازم (عقارات أو أصول منقولة)، إلا أن المزارعين يفضلون الإنتاج كضمان فبالتالي لا يكون هناك توافق وقلة الموارد المالية لدى البنوك الزراعية، ما تسبب في عجز هذه المؤسسات على تلبية مختلف المتطلبات المالية للاستثمار الزراعي إضافة إلى أن القطاع الزراعي يتطلب تمويل مرحلي من بداية إعداد التربة إلى الحصاد إلى النقل فالتسويق، وعليه فان التمويل في المراحل الأولى ثم انقطاعه أو تدنيه في المراحل التي بعدها قد يؤدي ذلك إلى فشل الموسم الزراعي وبالتالي ارتفاع درجة المخاطرة.

٧.**التسويق الزراعي:** للتسويق الزراعي دور مهم في الاستثمار الزراعي حيث يساهم في تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية والخدمات المتعلقة بها،أي من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك وكذا الموازنة بين العرض والطلب.

٨.**التصنيع الزراعي:** إن وجود إمكانيات للتصنيع الزراعي يشجع عملية الإنتاج الزراعي ما يضمن له تصريف نسبة من إنتاجه السنوي بأسعار شبه معلومة، مما يدفعه إلى الإنتاج أكثر للمحاصيل استجابة إلى الصناعة فهي مترابطة ومتكاملة مع الصناعة سواء مواد غذائية أو غير غذائية وهذا ما يساعد على التوسع أكثر في الاستثمار الزراعي؛

٩.**الخدمات المساندة في القطاع الزراعي**: يتطلب الاستثمار الزراعي توفير الخدمات كالإرشاد والتوجيه الزراعي والبحوث والنقل والحماية وغيرها، وضعفها يؤدي ارتفاع تكاليفها لدى المزارعين ما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي.

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره حركياً بصورة مباشرة وغير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الاقتصادية. تتجسد بعض مفاهيم الاستثمار على ان عملية اقتصادية لها تأثير مباشر وأساسي على مجمل النشاطات الاقتصادية للبلد ، وانه احد المتغيرات الاقتصادية المهمة والفعالة التي يمكن إن

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

تحدث تغيرات أساسية في النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو موجها لمؤشرات النمو الاقتصادي **يعد الاستثمار الزراعي** من أهم الحلول اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، وهو المحرك الرئيس والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي من حيث تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. يحتاج القطاع الزراعي إلى فترة زمنية أطول نسبياً حتى تثمر نتائجه ،كما يتسم الاستثمار في هذا القطاع بارتفاع المخاطر نسبياً ، وبالذات المخاطر الطبيعية والإمراض .الأمر الذي يشير إلى ضرورة توافر وتكامل الجهود بين الدولة والقطاع الخاص والمزارعين، وبما يسهم في توقر البيئة المناسبة للمزارعين، ومن هنا نرى ان الاستثمار في القطاع الزراعي لأي بلد ولاسيما في البلدان النامية يفتح آفاق واسعة من النشاط الاقتصادي والزراعي ويطور من واقع الزراعة ويساهم في جذب رؤوس الأموال والمستثمرين فضلا عن خلق فرص عمل جديدة ويدفع عجلة تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

محددات الاستثمار:

إن القيام بالاستثمار من جانب قطاع الأعمال في أي اقتصاد يتحدد بمجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعكس تأثيراتها سلباً أو إيجاباً على السلوك الاستثماري داخل ذلك الاقتصاد ، إلا انه وبسبب وجود اختلافات في طبيعة النظم السياسية التي تحكم المجتمعات المختلفة فأنه توجد اختلافات بشأن فاعلية هذه العوامل على حجم الاستثمار ، ولذا فأن أهم محددات الاستثمار يمكن إجمالها كما يأتي:-

أولا: <u>العوامل المباشرة وتشمل:</u>-

١- **الفائض الاقتصادي:** يعتمد مستوى الاستثمار في اي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الاقتصادي المتمثل بالناتج المتحقق في فروع الاقتصاد القومي مطروحا منه الإِندثارات، وان زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي سوف يؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي ومن ثم يعود مرة ثانية الى زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي المستخدم في عملية التنمية وان الفائض كمفهوم لا محل له الا في ظل نظام اقتصادي يعتمد على التخطيط الاقتصادي الشامل.

٢- **العمل:** هناك ترابط وثيق بين العمل والاستثمار تتمثل في وجود علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار وإمكانية تأمين فرص عمل للأفراد، انطلاقاً من ان كل استثمارات جديدة تتطلب

عمالة جديدة. إن تحقيق هذه العلاقة يستدعي إيجاد بيئة استثمارية ترتبط بتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي المناسبين لتوطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي.

٣- **حجم الدخل القومي:** يرتبط الاستثمار بعلاقة دالية طردية مع الدخل القومي أذ كلما يزداد الاستثمار ازداد الدخل القومي و العكس صحيح. وانه يتأثر بالطبيعة التركيبة الاقتصادية والقطاعات المكونة لذلك الاقتصاد، فكلما كانت هذه القطاعات متوازنة من حيث التطور أمكن زيادة الاستثمار والعكس صحيح .

٤- **الاستهلاك** :يعد من العوامل المؤثرة من حيث زيادة معدلات النمو السكاني بمعدلات تفوق ما هو مقرر لها في الخطة الاقتصادية ويؤثر على حجم المدخرات وبالتالي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة ومن ثم يخفض معدلات النمو الاقتصادي .

٥- **الاختراعات:** يفرز التقدم التكنولوجي طرائق وأساليب جديدة مما يعني إنتاج سلع ومنتجات جديدة وتعمل هذه الأخيرة على زيادة حجم الإنتاج وجودته وذلك يتطلب استثمارات جديدة ويمكن إرجاع الرغبة هنا في تخفيض التكاليف والزيادة في الإيرادات وهذا يعني زيادة الكفاية الحدية لرأس المال التي تظهر بظهور الاختراعات.

٦- **الاتجاه** العام **للأسعار:** إن ظاهرة ارتفاع الأسعار المستمر من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي ،لان ارتفاع الأسعار يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد والتالي انخفاض مستوى المعيشة فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار وذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل.

ثانياً:<u>العوامل غير مباشرة وتشمل</u> :-

أ- **سعر الفائدة:** يلعب سعر الفائدة دوراً مهماً في عملية الإنتاج وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار ولاسيما في الدول المتقدمة، والذي يمثل كلفة رأس المال المستثمر. وان ميكانيكية التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار فأنها تعتمد على سعر الفائدة، فالادخار دالة طردية مع سعر الفائدة السائد في السوق بينما الاستثمار دالة عكسية له. وهنا تجدر الإشارة إلى إن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع ،لان هناك عوامل أخرى مثل الأرباح، وحجم المبيعات، وتغيرات في أسعار السلع والخدمات، والدخل، وحجم الأصول الرأسمالية المتاحة للمشروعات، او السيولة النقدية لدى رجال الإعمال وغيرها، فضلاً عما أثبتته بعض الدراسات بان سعر الفائدة يمثل نسبة منخفضة وقليلة من تكاليف الإنتاج على مستوى المشروع الاقتصادي.

ب- **الكفاية الحدية للاستثمار**: الكفاية الحدية للاستثمار هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للعائد المتوقع من المشروع الاستثماري مساوي للكلفة هذا المشروع وذلك من خلال العمر الافتراضي للمشروع الاستثماري. ويرتبط حجم ومقدار الاستثمار بعلاقة عكسية مع الكلفة الحدية للاستثمار نظرا للعلاقة العكسية بين

الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة، اذ ان أي زيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض في الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار طبقاً للتحليل لاقتصادي الكلي.

ت- التوقعات المستقبلية: أثبتت الدراسات التطبيقية ان التوقعات المستقبلية تؤدي دوراً مهماً في تحديد استثمار المشروع وان متخذ القرار لهذا المشروع اذا كان يحتفظ بالتوقعات المتفائلة بخصـوص الطلب على المنتجات مستقبلاً فيكون أكثر رغبة في الاستثمار ويحصل العكس اذا كانت التوقعات متشائمة.

ث- درجة المخاطرة :من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار هي درجة المخاطرة، اذ ان كل عملية استثمارية لابد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة ،فهناك صلة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع من الاستثمار، وتتعدد المخاطر التي يمكن ان يواجهها القرار الاستثماري منها مخاطر السوق ،مخاطر التضخم ،مخاطر السيولة ،المخاطر القانونية والتشريعية والبيئة الاستثمارية السائدة في البلد.

ج- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني: ان الاستقرار السياسي والأمني من العوامل المهمة للاستثمار ويجد المستثمرين في البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة مصدر طمأنينة وثقة لهم وأيضا عامل ايجابي باتجاه جذب المستثمرين.

ح- العوامل الذاتية الأخرى: من العوامل المحددة للاستثمار هو مدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع ،وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة وتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذين يساهمان في خلق مناخ الاستثمار الجاذب فكلما كان مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة جاذب للاستثمار ومشجعاً أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار وبالعكس ، وكذلك اذا كان هيكل الإنتاج كبيرً متنوعاً كلما أدى ذلك الى زيادة الاستثمار كان ذلك مشجعا للاستثمار وكذلك.

٣- مفهوم البيئة الاستثمارية:

أولا:البيئة الاستثمارية،عناصرها

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

يقصد في البيئة الاستثمارية هي تلك البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار فقد يرتكز الاستثمار بالدرجة الأولى بشكل مباشر ووثيق على مناخ يتسم بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار .وينصرف تعبير البيئة الاستثمارية بأنها مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر ، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له. والتي تتيح للمستثمرين ورجال الإعمال إمكانية استثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية استنادا إلى الدراسات المالية والاقتصادية التي تجري من قبل المتخصصين لهذه الفرص. وتتأثر البيئة الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الإقليمية بما فيها من مقومات مشجعة للاستثمار او عوامل مؤثرة بشكل سلبي على عملية الاستثمار، فالحكومة هي صاحبة القرار وهي تعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية ولذلك **فأن من ابرز مكونات المناخ الاستثمار وعلى النحو الأتي:**

أ – الاستقرار السياسي والأمني: البيئة التشريعية،تشريعات قانونية ومالية مشجعة على الاستثمار.

ب– وجود مدخرات:

ج– وجود شبكات اتصالات متطورة تسمح وتساعد على الاتصال مع مختلف الأسواق الإقليمية والعالمية لتبادل المعلومات وربما البيانات المساعدة في استخدامها للدراسات التحليلية.

د – وجود أسواق مالية كفوءة تسهل عملية تداول الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

هـ– وجود نظام إداري وأجهزة قائمة على ادارة الاستثمار والاطار التنظيمي).

ثانياً:– <u>المؤشرات الاقتصادية وتوصيف البيئة الاستثمارية:</u>

هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة الاقتصاد ،هل هو جاذب للاستثمار ام طارد له ،ومن هذه المؤشرات الاقتصادية هي:–

أ– <u>درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:</u>

فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم عبر الزمن من سنة الى أخرى وكانت كبيرة دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار ،والعكس صحيح.

ب– <u>القوة التنافسية للاقتصاد القومي:</u>

فكلما زادت القوة التنافسية للاقتصاد القومي،كلما كان جاذباً للاستثمار ، والعكس صحيح.
ويمكن الاستدلال على ذلك باستخدام مؤشرين وهما :
١- معدل نمو الصادرات ،فكلما زاد معدل نمو الصادرات من سنة الى أخرى دل ذلك على قدرة الاقتصاد القومي على جذب المزيد من الاستثمار ،بل ان القوة التنافسية داخل الاقتصاد القومي نفسه تتزايد.
٢- معدل العائد على الاستثمار ،فكلما زاد معدل العائد على الاستثمار كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار ،والعكس صحيح ويجب في كل الأحوال ان يكون متوسط المعدل العائد على الاستثمار اكبر من سعر الفائدة السائد في السوق.

ت- <u>القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:</u>

كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي، فكلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار والعكس صحيح ويستدل على ذلك من خلال خمسة مؤشرات هي:
١- قيمة الاحتياطيات الدولية :فكلما زادت كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح.
٢- نسبة الدين او نسبة خدمة الدين إلى الدخل القومي ،فكلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي ومن ثم كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار ،والعكس صحيح.
٣- عجز او فائض ميزان المدفوعات ،فكلما كان هناك عجز متزايد في ميزان المدفوعات ،كان ذلك دليلاً على عدم او ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد القومي ومن ثم كان الاقتصاد طارداً للاستثمار ،وكلما اتجه العجز الى الانخفاض ازداد جاذبية الاقتصاد للاستثمار كذلك في حال حدوث فوائض ،وبنسب العجز هنا الى الناتج القومي او الناتج المحلي الإجمالي.
٤- عجز الموازنة العامة للدولة فكلما زاد عجزت الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .كلما دل ذلك على ضعف ادارة الاقتصاد القومي ومن ثم كان دليلاً على ان الاقتصاد القومي طارداً للاستثمار ،والعكس صحيح النتائج نفسها يتم الحصول عليها في حالة عجز الموازنة العامة في صورته المطلقة .

ث- <u>قوة الاقتصاد القومي واحتمالات نمو وتقدمة:</u>

فكلما زادت قوة الاقتصاد القومي وزادت احتمالات نموه وتقدمه ،كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار ،والعكس صحيح وكلما زاد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من سنة إلى لأخرى دل ذلك على قوة الاقتصاد القومي ومن ثم كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار صحيح، وكذلك كلما زاد معدل التضخم ،أي معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، دل ذلك على ضعف الاقتصاد. وان كانت معظم المؤشرات سلبية فان الاقتصاد في هذه الحالة يكون طارداً للاستثمار، والعكس صحيح .

ثالثا: سياسات الاستثمار والأطر العاملة فيها :

يسعى القائمون على إدارة الاقتصاد في أي دولة الى وضع سياسات الاستثمار على درجة عالية من الكفاءة ذلك لان زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق في الصورة المطلوبة ،إلا اذا كانت هناك سياسات للاستثمار تؤدي الى تحقيق هذا الهدف من خلال حجم استثمار معين ونمط محدد لهذا الاستثمار فضلا عن تبني سياسة كفوءة للاستثمار يمكن ان تعمل على تحقيق باقي الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل زيادة الدخل القومي ،ومستوى التوظيف والإسهام في إحداث التوازن الخارجي وغيرها من الأهداف وبما يتطلبه ذلك من وجود معايير لتقييم الاستثمار على المستوى القومي مرتبطة بمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.إما سياسات الاستثمار على المستوى القومي فهي مجموعة المبادئ والقواعد العامة ،والتوجيهات ، والتدابير المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية داخل الاقتصاد القومي ،ومن حيث حجم الاستثمار وأولويات الاستثمار، وتوزيع الاستثمار ،القطاعي والإقليمي وجنسيته وملكيته واستراتيجيته من الإنتاجية، ونمط هذا الاستثمار، ومصادر تمويله وان كل هذه الجوانب تكشف من الناحية التحليلية عن وجود أنواع مختلفة لسياسات الاستثمار بنظر العناية .

وتعتمد سياسات الاستثمار عموماً على إطارين رئيسين تعمل من خلالها تلك السياسات وتتمثل تلك الأطر:

أ- الإطار التشريعي:

ويتمثل في القوانين ،والنظم، واللوائح المعنية بقضايا الاستثمار والتنمية.

ب-الإطار المؤسسي:

ممثلا بالهيئات ،والمؤسسات التي يناط بها تنفيذ هذه السياسات ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر في العراق: الهيئة الوطنية للاستثمار، هيئات الاستثمار المحلية، وزارة الزراعية ،وزارة الصناعة، وزارة المالية، وزارة البلديات، وغيرها.

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

المصادر المعتمدة :

عبد الوهاب مطر الداهري ، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،العراق،١٩٨٦.

سالم توفيق النجفي . عبدالرزاق عبدالحميد شريف ،السياسة الاقتصادية الزراعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جمهورية العراق،١٩٩٠– دار الكتب للطباعة والنشر – شارع ابن الاثير – الموصل.

المنشداوي، وداد علي زغير، (٢٠١٦)، " واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية "، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

د: جعفري جمال و. د:شيخاوي سهيلة (٢٠١٩) دور الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر

"دراسة قياسية للفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠١٦" كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-

السياسة الزراعية

د. وليد ابراهيم سلطان

السياسة التسويقية الزراعية :Agricultural Marketing Policies

السياسة التسويقية الزراعية : وهي مجموعة الافكار والاجراءات المنظمة التي تتخذ بشأن التوجيه والتنظيم والاشراف والتدخل والسيطرة على سلوك وانجاز الانشطة التسويقية الزراعية بهدف تحقيق اهداف الفلاحين او المستهلكين او الوسطاء او المجتمع ككل او تحقيق التوازن بين هذه الاهداف. ويقضي هذا المنهج بأن يدرس الباحث إحدى الوظائف التسويقية، أو عددا متكاملا منها، مثل وظيفة البيع، أو الإعلان، أو البيع والإعلان معا أو وظيفة الشراء أو التخزين، أو الوظيفتين سوياً، أو وظيفة النقل أو تمويل التسويق أو بحوثه . وفي هذه الحالات يدرس الباحث الوظيفة من كافة جوانبها، إذ يتعرف على كيفية تأديتها من خلال مختلف المنشآت التسويقية، كما يبحث أركان الوظيفة والأصول العلمية الواجب اتباعها إزائها، ويتعرف على نواحي النقص في ممارسة الوظيفة، ومن ثم يصل إلى ما يعالج النقص ويسد الثغرات التي يكتشفها في طريقة الأداء ويختص هذا المنهج بتقسيم أوجه النشاط الاقتصادي المتعلقة بعملية نقل السلع من

المنتج الأول إلى المستهلك النهائي، إلى أنشطة أخرى كثيرة تسمى عادة بالوظائف التسويقية .

ويمكن تمثيل تلك الوظائف التسويقية بالمخطط أدناه (١) .

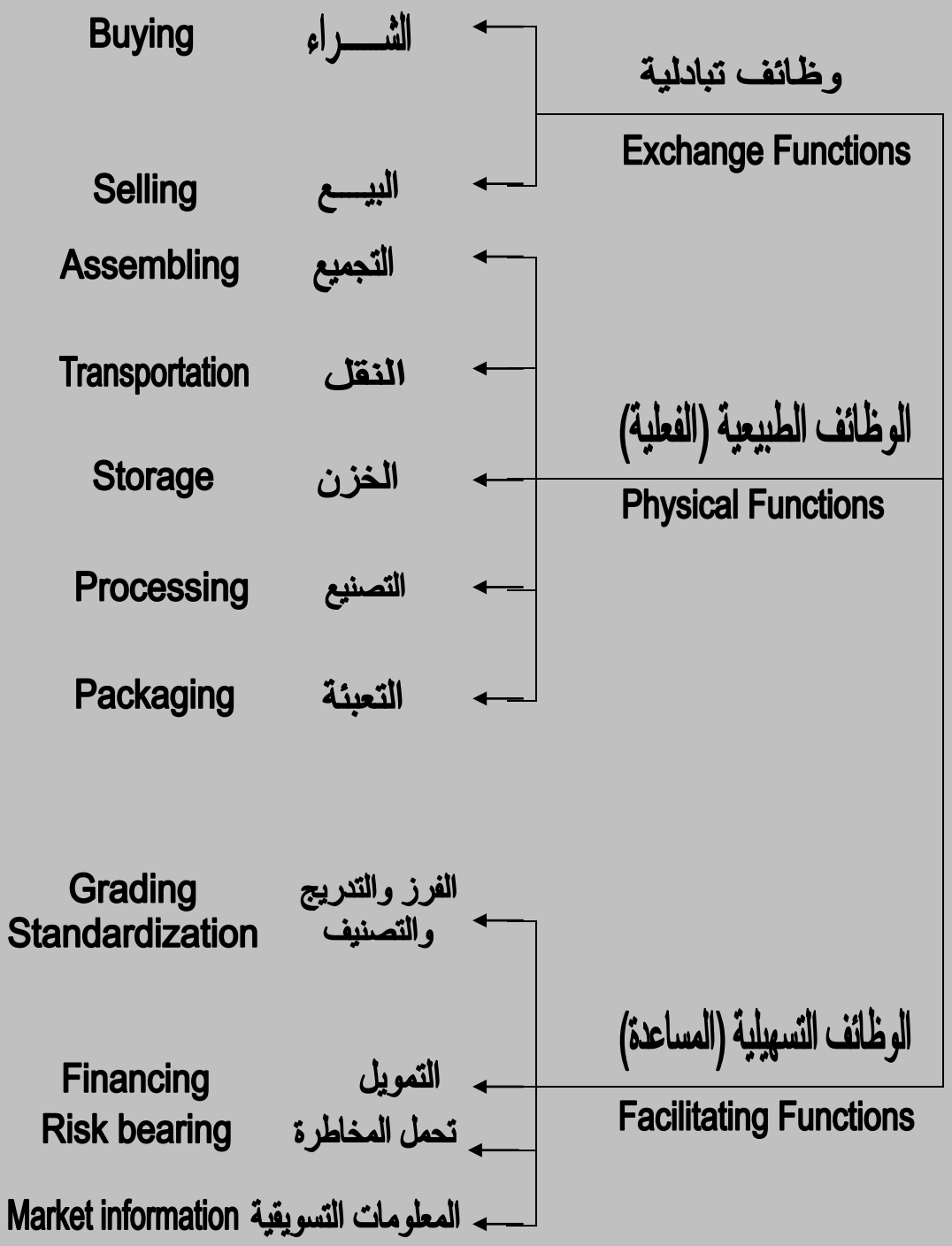

(١) روبرت رسل ، دورة التدريب الوطني عن التسويق الزراعي ، ترجمة عادل حسين حماد ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٢٣.

ولأهمية هذه الوظائف، ومن اجل متابعة عملية تسويق بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، سيتم دراسة الوظائف والخدمات التسويقية التي توافق طبيعة هذه الرسالة.

وللتسويق الزراعية اهمية كبرى في القطاع الزراعي وتتمثل بمايلي:

اهمية التسويق الزراعي

١. زيادة حجم السلع المتداولة من خلال منشأت التسويق بشكل كبير
٢. اتاحة فرص للعمل
٣. نقل السلع والمحاصيل وبشكل يضمن سلامتها وبطرق علمية مدروسة
٤. من فوائد التسويق تكوين المنافع منها

- المنفعة الشكلية(تحويل المواد الاولية الى سلع تامة الصنع)
- المنفعة الزمانية (تخزين الانتاج من وقت الانتهاء منه الى وقت الحاجة اليه)
- المنفعة المكانية (نقل السلعة من مكان انتاجها الى اماكن استهلاكها)
- المنفعة التملكية او الحيازية (نقل الملكية نتيجة البيع والشراء).

وللتسويق الزراعي اهداف تختلف من جهة الى اخرى وكما يلي:

أهداف السياسة التسويقية الزراعية:

اهدف التسويق وتختلف الاهداف التي تعمل فيها كل جهة من الجهات الثلاثة (المنتج والوسيط والمستهلك)

- **المنتجون او المزارعون** : يهدفون او يسعون الى نظام تسويقي يتيح الحصول على مستويات سعرية مرتفعة لمنتجاتهم
- **الوسطاء** : يهدف الوسطاء من قيامهم بأداء الخدمات التسويقية الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الفروق التسويقية او اكبر قدر ممكن من العائد مقابل ما يؤدوه من خدمات تسويقية

- **المستهلكون** : ويسعون الى نظام تسويقي يحقق لهم الحصول على حاجاتهم من السلع بالجودة المناسبة في الوقت والمكان المناسبين وباقل ما يمكن من المستويات السعرية

تتدخل الحكومات عموماً في ميكانيكية عمل النظم التسويقية لتحقيق واحد او أكثر من الأهداف الستة التالية:

١. الاستقرار في الأسعار والدخول المزرعية:

فمن الأهداف الرئيسية لرسم السياسات التسويقية الزراعية العمل على استقرار الأسعار الزراعية ومن ثم استقرار دخول المزارعين لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات الشديدة التي تحدث في الأسعار الزراعية

٢. حسن توجيه الموارد الزراعية:

وذلك من خلال تشجيع الزراع الى زيادة إنتاج أنواع معينة من السلع او الاقلال من إنتاج أنواع معينة منها وفقاً لأهميتها وتبعاً لدرجات التفضيل السائد في المجتمع.

٣. زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية:

اذ تعتبر السلع الزراعية في مجملها متطلبات غذائية وكسائيه لأفراد المجتمع ومن ثم يحرص المجتمع على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات تيسر تحقيق هذا الهدف.

٤. زيادة مستوى الأسعار والدخول المزرعية:

بالإضافة الى تحقيق الاستقرار في الأسعار المزرعية تحاول بعض الحكومات تحقيق مستويات متزايدة من الدخول لسكان الريف لإيجاد نوع من التوازن بين مستويات المعيشة في الريف

والحضر ولتشجيع الزراع على الاستمرار في مزاولة الأنشطة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي في إطار اعتبارات استراتيجية وتنموية

٥. تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك:

وخاصة في أوقات الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الأولية والغذائية والضرورية، بينما يقل الناتج بسبب قلة الايدي العاملة ونتيجة لما قد يصيب الأصول الرأسمالية من اضرار من جراء العمليات الحربية

٦. تحقيق اهداف التخطيط:

يعتبر التحكم السعري أداة فعالة لتحقيق اهداف التخطيط لضمان اقصى استفادة من الموارد المتاحة لرفع مستوى المعيشة لكافة افراد المجتمع من خلال توزيع الموارد الإنتاجية وتوجيهها يتماشى مع رغبات افراد المجتمع من ناحية، وكذلك توزيع الدخول بين افراد المجتمع بطريقة أقرب للعدالة من ناحية أخرى، الحفاظ على قدر معقول من الاستقرار والنمو في المجتمع.

<u>طرق تطبيق سياسات التسويق الزراعية:</u>

١. التحكم في الكمية المنتجة او المعروضة من السلعة
٢. ضرائب الواردات Import Duties
٣. الشراء الحكومي Government Purchases

تقوم بعض الحكومات بضمان اسعار (بيع محدودة) للمزارعين لمنتجاتهم تشجيعاً لهم على إنتاج محصول معين، فاذا كانت الكميات المعروضة (المطروحة) في السوق أكبر من الكميات المطلوبة عن السعر المحدد تتدخل الحكومة بشراء الكميات الفائضة عن السعر المحدود

وتعتمد التكاليف التي تتحملها الحكومة لهذا الغرض على مرونة الطلب السعرية ومستوى السعر المحدد بالنسبة لسعر التوازن وكذلك مرونة العرض السعرية وذلك إذا كان الإنتاج لا يمكن التحكم فيه فكلما زادت مرونة الطلب والعرض تزيد تكلفة الحكومة من اجل تحقيق ضمانات سعرية للمنتجين ونظراً لأن الحكومة تحتفظ بهذه الكمية التي تشتريها من الإنتاج في المخازن وتتحمل من أجل ذلك تكاليف تخزين السلعة لحين تحسن الأسعار

ويمكن ان نستفيد من ذلك أذا كانت الزيادة في الأسعار في المستقبل تزيد على تكاليف التخزين وكذلك في حالة حدوث سلسلة من السنوات التي ينخفض فيها الإنتاج بشكل كبير ونظراً لأن تكاليف التخزين والتكاليف المتصلة بها تكون عادة مرتفعة خاصة في المنتجات الزراعية القابلة للتلف غالباً ما تخسر الحكومة في السلع المخزونة أذا كان من الضروري الاحتفاظ بها لسنوات طويلة.

٤. دعم الاستهلاك Consumption Subsidies
٥. دعم الصادرات Export Subsidies
٦. المدفوعات التعويضية Deficiency Payments

٧. التنظيم والتنسيق التسويقي :

قد تعمل الحكومة على تنظيم وتنسيق عمليات ال تسويق الزراعي من خلال تشجيع الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تحقق اهداف المزارعين وتقوي مركزهم التنافسي في السوق في مواجهة التجار وغيرهم الجمعيات التعاونية التسويقية او العمل على تشجيع التكامل

التسويقي واجراء البحوث التسويقية لإتاحة البيانات والمعلومات السوقية الدقيقة التي تكفل اتخاذ القرارات التسويقية بما يسمح بحسن توجيه الموارد الاقتصادية الزراعية وتقليل المخاطر السوقية ومنها

أ - الجمعيات التعاونية التسويقية Marketing Cooperatives

اصبحت الجمعيات التعاونية التسويقية الزراعية عضوا اساسياً في مجال التسويق الزراعي في كثير من البلدان وهي تستهدف تسويق منتجات المزارعين وشراء مستلزماتهم الإنتاجية، كما قد يكون لها بعض الدور من حيث التحكم في الصادرات وتنسيقها بالنسبة للسلعة او السلع موضع الاعتبار مثل الجمعية التعاونية لمنتجي البطاطس والجمعيات التعاونية لتسويق الخضر والفاكهة، والجمعيات التعاونية متعددة الأغراض في جمهورية مصر العربية وتعمل الجمعيات التعاونية التسويقية على زيادة القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمي في بعض البلدان التي يتمتع فيها المنتجون الزراعيون بقدر كبير من المساعدة الحكومية كما في كثير من دول السوق الأوربية المشتركة كسويسرا والولايات المتحدة والبرازيل

ب - التكامل التسويقي Marketing Integration

ويقصد به وضع أكثر من مرحلة او هيئة إنتاجية او تسويقية تحت ادارة واحدة وقد يكون التكامل التسويقي رأسياً حيث تمر فيه مرحلتين او اكثر من مراحل تسويق السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك تحت ادارة واحدة مثل تجارة الجملة والتجزئة في نفس الوقت او مثل ما يحدث في إنتاج السكر في جمهورية مصر العربية حيث يمتد التكامل بين منتجي قصب السكر ومصانع عصير وتكرير وتجهيز وتعبئة ونقل السكر وفق خطة مستقلة أو يكون التكامل افقياً حيث يتم تجميع الهيئات او المنشاة التسويقية المتشابهات تحت ادارة واحدة مثل قيام هيئة واحدة

بكافة عمليات النقل من جميع المستويات او هيئة متخصصة في عمليات الاعداد والتجهيز او ما شابة ذلك

ج- البحوث والمعلومات السوقية

لكي يعمل النظام التسويقي بكفاءة فانه يحتاج الى معلومات دقيقة ومفسرة تفسيراً صحيحاً حيث تعتمد القرارات الرشيدة لكل من المنتجين والمستهلكين على البيانات والمعلومات التسويقية الصحيحة وهنا لابد من التعاون بين كافة أطراف النظام التسويقي والهيئات الحكومية في جراء البحوث التسويقية وتوفير البيانات والمعلومات التسويقية الصحيحة

د - تقليل المخاطر Risk Reduction

يواجه التسويق كغيرة من الانشطة الاقتصادية مخاطر لا يمكن تجنبها لكن ممكن التقليل من اخطارها باتخاذ بعض التدابير لمواجهة الظروف السوقية غير المتوقعة. وذلك من خلال التأمين الزراعي والتي يمكن الاستفادة منها إذا حدثت مخاطر وتكلفة تقليل المخاطر هو التضحية بجزء من الدخل، ومن أهم الاستراتيجيات الخاصة بتقليل المخاطر للزراع هي الاستراتيجيات التسويقية المباشرة والخاصة بالمنتجات ويتم ذلك عن طريق تعاقد التجار على سلع تبقى آجلة الاستلام ويمكن استلامها حال حدوث الطوارئ وكذلك التقليل من المخاطر عن طريق التنويع في الإنتاج الزراعي وعدم الاعتماد على سلعة واحدة

ه- التفرقة السعرية

وتكون على عدة اشكال منها التفرقة السعرية المكانية والزمانية والشكلية وغيرها من اشكال التفرقة مثل التفرقة السعرية مثل بيع الزيوت النباتية مقننة من خلال بطاقات تموينية بأسعار

منخفضة للمستهلكين ذوي الدخول المنخفضة وبيعها في نفس الوقت بأسعار أعلى لذوي الدخول المرتفعة ولذلك للتفرقة السعرية الخاصة للمكان بمقدار تكلفة النقل والتفرقة الزمانية والخاصة لتكلفة الخزن والشكلية تكون خاضعة لتكلفه التصنيع وهكذا

المصادر

١. روبرت رسل ، دورة التدريب الوطني عن التسويق الزراعي ، ترجمة عادل حسين حماد ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٢٣.

٢. محمود صادق بازرعه، إدارة التسويق (الجزء الأول). القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة السادسة ١٩٨٢-١٩٨٣.

٣. د.محمد جودت ناصر،الأصول التسويقية، عمان، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م- ١٤١٧هـ.

٤. إدارة التسويق، مدخل معاصر. محمد عبد العظيم أبو النجا.

٥. أساسيات التسويق. فيليب كوتاتر وجاري أرمسترونج. تعريب: سرور علي إبراهيم سرور.